و ازرة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère De L'enseignement Supérieur Et De La Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق والعلوم السياسية **المرجع: .....**

قسم : العلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

العلاقات الجزائرية الاوروبية في اطار سياسة الجوار

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة : علوم سياسية من التخصص : علاقات دولية تحت

اعداد الطالب : اشراف الاشتاذة

ياسني محمد عبد القدوس بقلوش حبيبة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذة:ليديا مناعي مناقشا.

الأستاذة .: بقلوش حبيبة **مشرفة**

الأستاذة .:مياسة اودية رئيسة

السنة الجامعية : 2026/2025

نقشت في :2026/06/26

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية

مصلحة التربصات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
في إنجاز البحث

أنا الممضي أدناه , الطالب (ة) :

اللقب : ياسني الإسم : محمد عبد القدوس

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 414710180 والصادرة بتاريخ: 2025/04/07

المسجل(ة) بكلية: الحقوق والعلوم السياسية قسم: العلوم السياسية

والمكلف(ة) بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار سياسة الجوار

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 01 جويلية 2026

إمضاء المعني

تم التصديق على التوقيع السيد
رقم ياسني محمد
المؤرخ في 5 ذ القدوس
مفسرة في 414710180

من رئيس المجلس الشعبي البلدي
و بالتفويض منه
متصرف اقليمي
امضاء : مغالط عبد القادر

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها.


بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الاهداء

من قال أنا لها نالها

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن الحلم قريباً ولا

الطريق كان محفوفاً بالتسهيلات. لكنني فعلتها و نلتها.

الحمد لله حباً و شكراً و امتناناً، الذي بفضله أنا هنا اليوم أنظر لحلم

طال انتظاره و قد أصبح واقعاً أفتخر به

.إلى ملاكي الطاهر و قوتي بعد الله داعمتي الأولى و الابدية ، أمي أهديكِ هذا

الإنجاز الذي لولا تضحياتكِ لما كان له وجود ، ممتنة لأن

الله اصطفاك لي من البشر أُماً يا خير سند و عوض

.إلى من دعمني بلا حدود و أعطاني بلا مقابل.. أبي .

إلى من قيل فيهم سنشد عضدك بأخيك إلى من مدو يدهم بلا كلل و لا ملل

أخواتي أدامكم الله ضلعاً ثابتاً لي.

إلى من أمنوا بقدراتي و أمان أيامي إلى من وقفو خلفي و ذكروني

بقوتي عائلة أمي.

إلى زوجة أبي، شكراً على حضورها في مسيرة حياتي، أهديها ثمرة هذا الجهد.

الشكر وتقدير

أول شكر لله سبحانه و تعالى على ما أسبغه علينا

من نعم، وعلى تيسير السبيل

فله الحمد و الشكر في كل وقت وحين.

كما نتقدم بالشكر الخالص للأستاذ المؤطر : " بوقلوش حبيبة".

مع كل الشكر و التقدير لجميع من ساعدونا في الحصول

على البيانات اللازمة لإتمام هذا العمل

شكرا كذلك لكل من علمنا حرفا، كلمة، مقياسا.

شكرا لكل الاساتذة المحترمين

كما نتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام إلى

أعضاء لجنة المناقشة الموقرة لتفضلهم بقبول قراءة هذا العمل وتقويمه

والذين ستُثري ملاحظاتهم وتصويباتهم القيمة هذا البحث وتمنحه دقة علمية أكبر.


مقدمة

تُعد العلاقات الجزائرية الأوروبية من أبرز العلاقات الدولية التي شهدت تطورًا مستمرًا منذ استقلال الجزائر سنة 1962، نظراً لما تتمتع به الجزائر من أهمية استراتيجية على المستويات الجغرافية والسياسية والاقتصادية والأمنية، فضلًا عن الروابط التاريخية التي تجمعها بالدول الأوروبية. فقد فرض الموقع الجغرافي للجزائر، باعتبارها أكبر دولة إفريقية وعربية من حيث المساحة وحلقة وصل بين أوروبا وإفريقيا ومنطقة الساحل، واقعًا جعلها شريكًا أساسيًا في مختلف المبادرات والسياسات الأوروبية الموجهة نحو الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

وقد عرفت العلاقات الجزائرية الأوروبية عدة مراحل تاريخية تميزت بتباين مستويات التعاون والتقارب بين الطرفين، حيث بدأت في إطار العلاقات الاقتصادية والتجارية التقليدية، ثم انتقلت إلى مرحلة أكثر تنظيمًا من خلال اتفاقية التعاون الموقعة سنة 1976 بين الجزائر والجماعة الاقتصادية الأوروبية، والتي شكلت أول إطار قانوني شامل ينظم العلاقات الثنائية بعد الاستقلال. ومع التحولات الدولية التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة، وما رافقها من تغيرات سياسية واقتصادية وأمنية، اتجه الاتحاد الأوروبي إلى إعادة صياغة سياسته تجاه دول جنوب المتوسط، وهو ما تجسد في إطلاق الشراكة الأورو-متوسطية خلال مؤتمر برشلونة سنة 1995، ثم اعتماد سياسة الجوار الأوروبية سنة 2004.

وفي هذا السياق، وقعت الجزائر اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2002، والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005، لتفتح مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية تقوم على الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي والمالي والاجتماعي والأمني. وقد هدفت هذه الاتفاقية إلى تعزيز المبادلات التجارية وتشجيع الاستثمارات وتوسيع مجالات التعاون المختلفة، بما يحقق المصالح المشتركة للطرفين. غير أن تطبيق هذه الشراكة أثار العديد من التساؤلات حول مدى استفادة الجزائر منها، خاصة في ظل استمرار هيمنة المحروقات على الصادرات الجزائرية، واتساع حجم الواردات الأوروبية، وما ترتب عن ذلك من اختلالات اقتصادية وتجارية.

كما تزايدت أهمية العلاقات الجزائرية الأوروبية في ظل التحديات الإقليمية والدولية الراهنة، المرتبطة بأمن الطاقة، ومكافحة الإرهاب، والهجرة غير النظامية، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وهي قضايا دفعت الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز تعاونه مع الجزائر باعتبارها فاعلًا إقليميًا محوريًا في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي. وفي المقابل، تسعى الجزائر إلى توظيف هذه العلاقات بما يخدم مصالحها الوطنية، ويحافظ على استقلالية قرارها السياسي، ويعزز دورها الإقليمي والدولي.

وتكتسي دراسة العلاقات الجزائرية الأوروبية أهمية علمية وعملية بالغة، لكونها تسمح بفهم طبيعة المصالح المتبادلة بين الطرفين، وتحليل مختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية التي تحكم هذه العلاقات، إضافة إلى تقييم نتائج اتفاقية الشراكة وسياسة الجوار الأوروبية وانعكاساتهما على الجزائر. كما تساهم هذه الدراسة في إبراز التحديات التي تواجه مسار التعاون الجزائري الأوروبي، واستشراف آفاق تطوير هذه العلاقات في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي.

وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تطور العلاقات الجزائرية الأوروبية، والوقوف على أهم مراحلها وأبعادها المختلفة، مع التركيز على اتفاقية الشراكة وسياسة الجوار الأوروبية، ومدى انعكاسهما على المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية للجزائر.

إشكالية الدراسة:

- كيف ساهمت سياسة الجوار الأوروبية في تطوير العلاقات الجزائرية الأوروبية وتحقيق المصالح المشتركة بين الطرفين، وما هي أبرز الانعكاسات السياسية والاقتصادية والأمنية المترتبة عن هذه العلاقة بالنسبة للجزائر؟

ويتفرع عنها عدد من التساؤلات، أهمها:

- ما هي الأهداف التي سعى جماعة الأوروبي إلى تحقيقها من خلال سياسة الجوار؟
- كيف تعاملت الجزائر مع هذه السياسة؟
- وما هي أهم نتائجها وانعكاساتها؟
- ما العوامل التاريخية والسياسية التي أسهمت في تطور العلاقات الجزائرية الأوروبية منذ الاستقلال؟
- كيف أثرت اتفاقية التعاون لسنة 1976 واتفاقية الشراكة لسنة 2002 على طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي؟
- ما مكانة الجزائر ضمن سياسة الجوار الأوروبية، وكيف تعاملت مع هذه السياسة؟
- ما أبرز الانعكاسات الاقتصادية والسياسية والأمنية للشراكة الجزائرية الأوروبية على الجزائر؟
- هل حققت هذه الشراكة توازنًا حقيقيًا في المصالح بين الجزائر والاتحاد الأوروبي؟

الفرضيات:

- زيادة المصالح المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر يؤدي إلى زيادة علاقات الاعتماد بينهما.

-تعتمد فعالية سياسة الجوار الأوروبية على معالجة العراقيل من طرف الاتحاد الأوروبي،ةوعلى تأهيل الاقتصاد الجزائري للمنافس

دوافع اختيار الموضوع

يرجع اختياري لهذا الموضوع إلى الأهمية المتزايدة التي أصبحت تحتلها العلاقات الجزائرية الأوروبية، خاصة بعد إطلاق سياسة الجوار الأوروبية، إضافة إلى مكانة الجزائر الاستراتيجية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والساحل الإفريقي، وما تمثله من شريك أساسي للاتحاد الأوروبي في مجالات الطاقة والأمن والتجارة.

أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع في كونه يعالج أحد أهم الملفات في السياسة الخارجية الجزائرية، كما يسلط الضوء على طبيعة العلاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة.

خامساً: المناهج المستخدمة في الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية التي تتناسب مع طبيعة الموضوع، وهي:

1 -المنهج التاريخي

تم الاعتماد عليه لتتبع التطور التاريخي للعلاقات الجزائرية الأوروبية منذ استقلال الجزائر سنة 1962، مروراً باتفاق التعاون لسنة 1976، ثم اتفاق الشراكة لسنة 2002، وصولًا إلى سياسة الجوار الأوروبية وتطوراتها المختلفة.

2 -المنهج التحليلي

استُخدم لتحليل مضامين سياسة الجوار الأوروبية وأهدافها وأبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية، وكذلك لتحليل طبيعة العلاقات الجزائرية الأوروبية والنتائج التي ترتبت عن هذه السياسة.

3 -المنهج الوصفي

تم توظيفه لوصف واقع العلاقات الجزائرية الأوروبية ومختلف مجالات التعاون بين الطرفين، مع إبراز خصائص سياسة الجوار الأوروبية وآليات تطبيقها في الجزائر.

سادساً: أدوات البحث

من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة، تم الاعتماد على مجموعة من أدوات البحث، تتمثل في:

- تحليل الوثائق الرسمية، خاصة اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية ووثائق الاتحاد الأوروبي المتعلقة بسياسة الجوار الأوروبية.
- الكتب والمراجع الأكاديمية المتخصصة في العلاقات الدولية والعلاقات الجزائرية الأوروبية.
- المقالات العلمية المحكمة المنشورة في المجلات الأكاديمية الجزائرية والعربية.
- الأطروحات والمذكرات الجامعية التي تناولت موضوع الشراكة وسياسة الجوار الأوروبية.
- التقارير والبيانات الرسمية الصادرة عن المؤسسات الجزائرية والأوروبية.

الفصل الأول

العلاق.ات الجزائرية الأوروبية من التعاون إلى الشراكة

تعد العلاقات الجزائرية الأوروبية من أهم العلاقات التي تربط الجزائر بمحيطها الإقليمي والدولي، وقد شهدت تطورًا ملحوظًا انتقلت من خلاله من مرحلة التعاون التقليدي إلى مرحلة الشراكة الاستراتيجية في مختلف المجالات.

. المبحث الأول: أهمية الجزائر في المتوسط

تتمتع الجزائر بمكانة متميزة في حوض البحر الأبيض المتوسط، بفضل مقوماتها الجغرافية والاقتصادية والسياسية، مما جعلها شريكًا مهمًا في العلاقات المتوسطية والأوروبية . سوف نتطرق في هدا المبحث الأهمية الاستراتيجية للجزائر وأهمية الاقتصادية للجزائر

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للجزائر

تستمد الجزائر أهميتها الاستراتيجية من عدة عوامل، يأتي في مقدمتها موقعها الجغرافي المتميز ومساحتها الشاسعة، وهو ما أكسبها مكانة بارزة على المستويين الإقليمي والدولي.

الفرع الأول: الموقع الجغرافي والمساحة

تتمتع الجزائر بمكانة استراتيجية مهمة جعلتها تحظى باهتمام إقليمي ودولي متزايد، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى موقعها الجغرافي المتميز واتساع مساحتها. فالجزائر تقع في قلب منطقة المغرب العربي وتشكل نقطة اتصال بين أوروبا وإفريقيا ومنطقة الساحل، وهو ما منحها دورًا محوريًا في العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية. تقع الجزائر في شمال القارة الإفريقية، ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي وفر لها واجهة بحرية هامة ساهمت في تعزيز علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الدول الأوروبية منذ فترة طويلة. كما تحدها شرقًا تونس وليبيا، وغربًا المغرب والصحراء الغربية، بينما تمتد حدودها الجنوبية مع كل من مالي والنيجر وموريتانيا[1] وقد جعل هذا الموقع الجزائر بمثابة جسر يربط بين الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط، إضافة إلى كونها منفذًا مهمًا نحو العمق الإفريقي[2].

[1] العربي بوعمامة، الموقع الجغرافي للجزائر وأثره في السياسة الخارجية، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 2، 2018، ص 61.

[2] عبد القادر بن دعماش، الأهمية الجيوسياسية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة 1، العدد 12، 2020، ص .88

ويمنح الموقع الجغرافي للجزائر أهمية كبيرة في المجال الأمني، خاصة مع تزايد التحديات التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية. فبحكم حدودها الطويلة مع عدد من الدول الإفريقية، أصبحت الجزائر طرفًا أساسيًا في الجهود الرامية إلى حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة، كما عزز ذلك من أهمية التعاون بينها وبين الاتحاد الأوروبي في العديد من الملفات الأمنية والاستراتيجية43ومن جهة أخرى، تعتبر الجزائر أكبر دولة في إفريقيا والعالم العربي من حيث المساحة، إذ تقدر مساحتها بحوالي 2.381.741 كلم^2، وهو ما منحها تنوعًا طبيعيًا وجغرافيًا كبيرًا. فالجزائر تضم مناطق ساحلية خصبة، وأخرى جبلية، إضافة إلى مساحات صحراوية واسعة تشكل الجزء الأكبر من أراضيها. وقد ساهم هذا الامتداد الجغرافي في تنوع الموارد الطبيعية التي تمتلكها البلاد، خاصة النفط والغاز الطبيعي، الأمر الذي جعلها من أهم الدول المصدرة للطاقة نحو أوروبا1.

كما أن اتساع المساحة الجزائرية ساهم في تعزيز مكانتها الاقتصادية والاستراتيجية، حيث تمتلك الجزائر إمكانيات كبيرة في مجالات الطاقة والاستثمار والنقل والتبادل التجاري. إضافة إلى ذلك، فإن تحكمها في حدود واسعة مع عدة دول منحها دورًا مهمًا في مراقبة التحركات الأمنية والاقتصادية داخل المنطقة، وهو ما زاد من أهميتها ضمن السياسات الأوروبية المتوسطية وسياسة الجوار الأوروبية2.

وبالتالي، فإن الموقع الجغرافي والمساحة الواسعة للجزائر لم يكونا مجرد معطيات طبيعية فقط، بل شكّلا عنصرين أساسيين في بناء مكانتها الإقليمية والدولية، وساهما في جعلها شريكًا استراتيجيًا مهمًا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، خاصة في مجالات الأمن والطاقة والتعاون الاقتصادي.

[1] نقس المرجع، العربي بوعمامة، ص70.

[2] محمد الأمين بشير، الجزائر والاتحاد الأوروبي: رهانات الأمن والطاقة، مجلة العلوم السياسية والقانون، جامعة قسنطينة، العدد 05، 2021، ص .133.

الفرع الثاني: الأهمية الاستراتيجية للجزائر

تتمتع الجزائر بأهمية استراتيجية كبيرة جعلتها تحتل مكانة مميزة على المستويين الإقليمي والدولي، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل مترابطة، من أهمها موقعها الجغرافي، ومواردها الطبيعية، ودورها السياسي والأمني داخل المنطقة. فالجزائر تعتبر حلقة وصل بين أوروبا وإفريقيا، كما تشكل بوابة مهمة نحو منطقة الساحل والصحراء، وهو ما جعلها محل اهتمام دائم من قبل الاتحاد الأوروبي والقوى الدولية[1].

وتبرز هذه الأهمية كذلك من خلال امتلاك الجزائر لثروات طبيعية هامة، خاصة الغاز الطبيعي والنفط، حيث تُعد من أبرز الدول المصدرة للطاقة نحو أوروبا. وقد ساهم ذلك في تعزيز مكانتها الاقتصادية والاستراتيجية، خاصة في ظل سعي الدول الأوروبية إلى ضمان أمنها الطاقوي وتنويع مصادر الطاقة. ولهذا أصبحت الجزائر شريكًا مهمًا في العلاقات الأورو-متوسطية وفي مختلف مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري[2].

ومن الجانب الأمني، تلعب الجزائر دورًا مهمًا في الحفاظ على الاستقرار داخل منطقة الساحل الإفريقي، خاصة مع تنامي ظواهر الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية. فبحكم حدودها الواسعة مع عدد من الدول الإفريقية، أصبحت الجزائر طرفًا أساسيًا في الجهود الأمنية الإقليمية، كما عززت تعاونها مع الاتحاد الأوروبي في مجالات مكافحة الإرهاب وحماية الحدود[3].

كما تتميز الجزائر بدورها السياسي والدبلوماسي داخل القارة الإفريقية والعالم العربي، حيث سعت دائمًا إلى تبني سياسة تقوم على الحوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،

---

[1] عبد القادر بن دعماش، الأهمية الجيوسياسية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة 1، العدد 12، 2020، ص 88.

[2] محمد الأمين بشير، الجزائر والاتحاد الأوروبي: رهانات الأمن والطاقة، مجلة العلوم السياسية والقانون، جامعة قسنطينة، العدد 05، 2021، ص 133.

[3] نفس المرجع، عبد القادر بن عماش، ص 96.

إضافة إلى مساهمتها في تسوية العديد من النزاعات الإقليمية. وقد ساهم هذا الدور في تعزيز مكانتها كدولة محورية في المنطقة وشريك مهم بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

كما ساهمت الجزائر في العديد من الجهود الدبلوماسية الرامية إلى حل النزاعات الإقليمية، حيث لعبت دور الوسيط في عدة أزمات داخل القارة الإفريقية، انطلاقًا من تمسكها بمبدأ الحوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وقد منحها هذا الدور مكانة سياسية مهمة داخل الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، كما عزز من صورتها كشريك يعتمد عليه في تحقيق الأمن والاستقرار داخل المنطقة.

وتزداد أهمية الجزائر الاستراتيجية أيضًا بالنظر إلى الاستقرار السياسي النسبي الذي تتمتع به مقارنة ببعض دول الجوار، خاصة في ظل الأزمات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال السنوات الأخيرة. وقد جعل هذا الاستقرار من الجزائر دولة محورية في الحفاظ على التوازنات الإقليمية، سواء في المجال الأمني أو الاقتصادي أو السياسي، الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز التعاون معها في مختلف المجالات.[1]

الفرع الثالث: البعد السياسي والتاريخي

تحتل الجزائر مكانة سياسية وتاريخية مهمة داخل منطقة المغرب العربي والقارة الإفريقية، ويرجع ذلك إلى تاريخها النضالي الطويل ودورها السياسي الفاعل بعد الاستقلال. فقد استطاعت الجزائر من خلال ثورة التحرير أن تفرض نفسها كرمز لمقاومة الاستعمار
والدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهو ما منحها احترامًا كبيرًا على المستويين العربي والدولي.[2]

وبعد الاستقلال سنة 1962، عملت الجزائر على بناء سياسة خارجية تقوم على الدفاع عن السيادة الوطنية ورفض التدخل الأجنبي في شؤون الدول، كما سعت إلى دعم حركات

[1] نفس المرجع السابق، عبد القادر بن دعماش. ص .88

[2] محمد الأمين بشير، الجزائر والاتحاد الأوروبي: رهانات الأمن والطاقة، مجلة العلوم السياسية والقانون، جامعة قسنطينة، العدد 05، 2021، ص .133

التحرر الوطني في إفريقيا والعالم العربي. وقد ساهم هذا التوجه في تعزيز مكانتها السياسية، خاصة داخل المنظمات الدولية والإقليمية، حيث أصبحت الجزائر من الدول التي تمتلك حضورًا دبلوماسيًا مؤثرًا في العديد من القضايا الإقليمية.[1]

كما لعبت الجزائر دورًا مهمًا في حل النزاعات والأزمات داخل المنطقة، حيث اعتمدت دائمًا على الحوار والوساطة السياسية بدل اللجوء إلى التصعيد. وقد ظهر هذا الدور في عدة ملفات تخص منطقة الساحل الإفريقي وليبيا ومالي، الأمر الذي جعلها تُعتبر من الدول الأساسية في الحفاظ على الأمن والاستقرار داخل المنطقة.

ومن الناحية التاريخية، فإن العلاقات بين الجزائر وأوروبا مرت بعدة مراحل، بداية من فترة الاستعمار الفرنسي التي تركت آثارًا عميقة على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبعد الاستقلال، حاولت الجزائر إعادة تنظيم علاقاتها مع الدول الأوروبية على أساس التعاون والمصالح المشتركة، مع الحرص على حماية قرارها السياسي والحفاظ على استقلاليتها[2]

ومع تطور العلاقات الجزائرية الأوروبية، أصبحت الجزائر شريكًا مهمًا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، خاصة في مجالات الطاقة والأمن والتعاون الاقتصادي. وقد ساهم توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2002 في تعزيز هذا التعاون وفتح مجالات جديدة للعلاقات بين الطرفين.

كما تتميز السياسة الخارجية الجزائرية بمحاولة الحفاظ على التوازن في علاقاتها الدولية، حيث تسعى الجزائر إلى بناء علاقات مع مختلف القوى الدولية دون الانحياز الكامل لأي

1 نفس المرجع السابق محمد الأمين بشير2021 ، ص 133.

طرف. وقد ساعدها هذا التوجه على تعزيز مكانتها السياسية والدبلوماسية، خاصة في ظل التغيرات التي تعرفها المنطقة والعالم.[1]

وبالتالي، فإن البعد السياسي والتاريخي للجزائر لعب دورًا كبيرًا في تعزيز أهميتها الاستراتيجية، سواء من خلال تاريخها التحرري أو من خلال دورها السياسي والدبلوماسي داخل
محيطها الإقليمي والدولي. كزائر وقربها من أوروبا في تنشيط العلاقات التجارية مع الدول
الأوروبية، خاصة في مجال تصدير النفط والغاز واستيراد المعدات والمنتجات الصناعية. ولهذا
أصبحت أوروبا الشريك التجاري الأهم للجزائر حتى قبل توقيع اتفاق التعاون سنة 1976، الأمر الذي ساعد لاحقًا على تطوير العلاقات الاقتصادية بين الطرفين[2].

ورغم هذه الإمكانيات الكبيرة، بقي الاقتصاد الجزائري يواجه بعض الصعوبات، خاصة بسبب الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات وضعف تنوع الاقتصاد الوطني. ومع ذلك، فإن الموارد الاقتصادية التي كانت تمتلكها الجزائر ساهمت بشكل واضح في تعزيز مكانتها
الاقتصادية والإقليمية، وجعلتها دولة مهمة بالنسبة لأوروبا قبل ظهور سياسة الشراكة والتعاون **الأورو-جزائري.**

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للجزائر

تحتل الجزائر مكانة استراتيجية في الاقتصاد الإقليمي والدولي بفضل ثرواتها الطبيعية وموقعها الجغرافي. وتكمن أهميتها كشريك طاقوي موثوق ومورد رئيسي للنفط والغاز، فضلًا

[1] عبد القادر بن دعماش، الأهمية الجيوسياسية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة 1، العدد 12، 2020، ص 88.

[2] بوزيد لزهاري، العلاقات الجزائرية الأوروبية بين الشراكة والتبعية، مجلة الدراسات المتوسطية، جامعة الجزائر، العدد 07، 2019، ص 45.

عن كونها سوقاً واعدة وبوابة حيوية نحو القارة الأفريقية. ويسعى هذا المطلب إلى إبراز هذه المقومات الاقتصادية ومحوريتها في العلاقات الدولية.

الفرع الأول: الموارد الاقتصادية الجزائرية

تمتلك الجزائر ثروات اقتصادية وطبيعية كبيرة جعلتها من أهم الدول في منطقة المغرب العربي وإفريقيا، حتى قبل الدخول في اتفاقيات التعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي. فمنذ الاستقلال، اعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الموارد الطبيعية، خاصة النفط والغاز الطبيعي، اللذين أصبحا يشكلان المصدر الأساسي للدخل الوطني والمحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري.

وقد شهد قطاع المحروقات تطورًا واضحًا بعد استقلال الجزائر، خاصة مع توجه الدولة إلى استرجاع سيطرتها على ثرواتها الطبيعية. وكان قرار تأميم المحروقات سنة 1971 من أهم الخطوات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر، لأنه سمح لها بالتحكم في مواردها الطاقوية واستغلال عائداتها في تمويل مشاريع التنمية وبناء الاقتصاد الوطني.

كما ساهمت عائدات النفط والغاز في تمويل العديد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، حيث عملت الدولة على تطوير البنية التحتية وإنشاء المصانع وتوسيع شبكات النقل والتعليم والصحة. وأصبحت الجزائر مع مرور الوقت من أبرز الدول المصدرة للغاز نحو
أوروبا، خاصة أن الدول الأوروبية كانت تبحث عن مصادر قريبة ومستقرة للطاقة، وهو ما منح الجزائر أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للأسواق الأوروبية. [1]

[1] محمد الأمين بشير، الجزائر والاتحاد الأوروبي: رهانات الأمن والطاقة، مجلة العلوم السياسية والقانون، جامعة قسنطينة، العدد 05، 2021، ص 133.

إلى جانب المحروقات، تمتلك الجزائر موارد طبيعية أخرى مثل الحديد والفوسفات والزنك وبعض المعادن المختلفة، إضافة إلى الأراضي الزراعية الموجودة في المناطق الشمالية. وقد حاولت الدولة بعد الاستقلال تطوير القطاع الزراعي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل
الاعتماد على الخارج، خاصة في المواد الغذائية الأساسية. [1]كما اتجهت الجزائر خلال السبعينيات إلى بناء قاعدة صناعية وطنية، حيث تم إنشاء عدد من المركبات الصناعية الكبرى في مجالات الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والبتروكيميائية. وكانت الدولة تعتمد بشكل
أساسي على مداخيل المحروقات لتمويل هذه المشاريع، في إطار سياسة تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستقلال الاقتصادي. [2]

ومن جهة أخرى، ساهم الموقع الجغرافي للجزائر وقربها من أوروبا في تنشيط العلاقات التجارية مع الدول الأوروبية، خاصة في مجال تصدير النفط والغاز واستيراد المعدات والمنتجات الصناعية. ولهذا أصبحت أوروبا الشريك التجاري الأهم للجزائر حتى قبل توقيع
اتفاق التعاون سنة 1976، الأمر الذي ساعد لاحقًا على تطوير العلاقات الاقتصادية بين الطرفين[3]. ورغم هذه الإمكانيات الكبيرة، بقي الاقتصاد

الجزائري يواجه بعض الصعوبات، خاصة بسبب الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات وضعف تنوع الاقتصاد الوطني. ومع ذلك، فإن الموارد الاقتصادية التي كانت تمتلكها الجزائر

---

[1] محمد الأمين بشير، الجزائر والاتحاد الأوروبي: رهانات الأمن والطاقة، مجلة العلوم السياسية والقانون، جامعة قسنطينة، العدد 05، 2021، ص 133.

[2] بوزيد لزهاري، العلاقات الجزائرية الأوروبية بين الشراكة والتبعية، مجلة الدراسات المتوسطية، جامعة الجزائر، العدد 07، 2019، ص 45.

[3] نفس المرجع السابق، بوزيد لزهاري، العلاقات الجزائرية الأوروبية بين الشراكة والتبعية، مجلة الدراسات المتوسطية، جامعة الجزائر، العدد 07، 2019، ص 45.

ساهمت بشكل واضح في تعزيز مكانتها الاقتصادية والإقليمية، وجعلتها دولة مهمة بالنسبة لأوروبا قبل ظهور سياسة الشراكة والتعاون الأورو-جزائري.

امتلكت الجزائر مقومات اقتصادية مهمة منذ السنوات الأولى للاستقلال، وهو ما جعلها تحظى باهتمام متزايد من قبل الدول الأوروبية حتى قبل توقيع اتفاق التعاون سنة 1976 أو الدخول في سياسة الشراكة لاحقًا. فقد كانت الجزائر تُعتبر من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، خاصة في مجال الطاقة، إضافة إلى امتلاكها إمكانيات زراعية ومعدنية ساهمت في تعزيز مكانتها الاقتصادية داخل المنطقة.[1]

وخلال مرحلة ما بعد الاستقلال، ركزت الدولة الجزائرية على استرجاع سيادتها الاقتصادية بعد سنوات الاستعمار الفرنسي الذي استغل الثروات الجزائرية لصالح الاقتصاد الفرنسي. ولهذا عملت الجزائر على إعادة تنظيم اقتصادها الوطني ووضع خطط تنموية تعتمد على التحكم في الموارد الطبيعية وتوظيفها في خدمة التنمية الداخلية. وقد كان قطاع المحروقات في مقدمة هذه القطاعات، خاصة بعد اكتشاف حقول نفط وغاز ضخمة في الجنوب الجزائري مثل حاسي مسعود وحاسي الرمل، اللذين أصبحا من أهم المراكز الطاقوية في البلاد.

كما شكل تأميم المحروقات سنة 1971 نقطة تحول مهمة في الاقتصاد الجزائري، إذ سمح للدولة بالتحكم الكامل في قطاع النفط والغاز بعد أن كانت الشركات الأجنبية تسيطر على جزء كبير منه. وقد ساعد هذا القرار على رفع مداخيل الجزائر بشكل ملحوظ، خاصة مع ارتفاع أسعار النفط خلال السبعينيات، الأمر الذي وفر للدولة إمكانيات مالية كبيرة استُعملت في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[2]

---

[1] نفس المرجع السابق، محمد الأمين بشيرص 133.

[2] بوزيد لزهاري، العلاقات الجزائرية الأوروبية بين الشراكة والتبعية، مجلة الدراسات المتوسطية، جامعة الجزائر، العدد 07، 2019، ص 45.

ومن بين الجوانب التي تميز الاقتصاد الجزائري خلال تلك المرحلة أيضًا، توجه الدولة نحو بناء اقتصاد صناعي يعتمد على الصناعات الثقيلة. فقد اعتبرت الجزائر أن الصناعة تمثل أساس التنمية والاستقلال الاقتصادي، ولذلك تم إنشاء العديد من المركبات الصناعية الكبرى مثل مركب الحجار للحديد والصلب، إضافة إلى مصانع الصناعات الميكانيكية والبتروكيميائية. وكانت الدولة تهدف من خلال هذه المشاريع إلى تقليل التبعية الاقتصادية

للخارج وتطوير الإنتاج الوطني. [1]وفي المجال الزراعي، حاولت الجزائر بعد الاستقلال إعادة تنظيم القطاع الفلاحي من خلال استرجاع الأراضي الزراعية التي كانت تستغل خلال الفترة الاستعمارية، إضافة إلى تطبيق سياسة الثورة الزراعية في بداية السبعينيات. وكان الهدف من

هذه السياسة تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين أوضاع الفلاحين، غير أن القطاع الزراعي بقي يواجه عدة صعوبات مرتبطة بالمناخ وضعف الوسائل التقنية والإنتاجية[2].

كما لعبت التجارة الخارجية دورًا مهمًا في الاقتصاد الجزائري، حيث كانت الدول الأوروبية تمثل الشريك التجاري الأساسي للجزائر، خاصة في تصدير النفط والغاز واستيراد التجهيزات الصناعية والمواد الغذائية. وقد ساعد القرب الجغرافي بين الجزائر وأوروبا على تسهيل المبادلات التجارية وتعزيز الروابط الاقتصادية بين الطرفين حتى قبل ظهور اتفاقيات الشراكة والتعاون. [3]ورغم الجهود التي بذلتها الجزائر لتطوير اقتصادها، إلا أن الاقتصاد الوطني بقي يعاني من بعض النقائص، مثل ضعف التنوع الاقتصادي، وقلة الإنتاج خارج قطاع الطاقة، إضافة إلى التبعية الكبيرة لعائدات النفط والغاز. ومع ذلك، فإن الجزائر استطاعت بفضل مواردها الطبيعية وموقعها الجغرافي أن تحافظ على مكانة اقتصادية مهمة داخل

---

[1]نفس المرجع السابق وزيد لزهاري، ، ص 45.

[2] نفس المرجع السابق. محمد الأمين بشير، ، ص 133. [3] نفس المرجع السابق وزيد لزهاري، ، ص 45.

المنطقة، وأن تصبح شريكًا اقتصاديًا ذا أهمية بالنسبة للدول الأوروبية قبل توقيع اتفاق التعاون وسياسة الشراكة

الفرع الثاني: الموارد الطاقوية الجزائرية

تُعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للطاقة في إفريقيا والعالم العربي، حيث تمتلك احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، وهو ما منحها مكانة استراتيجية واقتصادية مهمة على المستوى الدولي، خاصة في علاقتها مع الدول الأوروبية التي تعتمد بشكل كبير على الطاقة الجزائرية.[1]

وقد بدأت أهمية الموارد الطاقوية الجزائرية بالظهور بشكل واضح منذ اكتشاف حقول النفط والغاز في الجنوب الجزائري خلال فترة الاستعمار الفرنسي، خاصة حقلي حاسي مسعود وحاسي الرمل، اللذين يُعدان من أكبر الحقول الطاقوية في الجزائر. وبعد الاستقلال، سعت الدولة الجزائرية إلى استرجاع سيطرتها على هذه الثروات واستغلالها في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية.[2]

وشكّل قرار تأميم المحروقات سنة 1971 نقطة تحول كبيرة في تاريخ الاقتصاد الجزائري، إذ تمكنت الدولة من فرض سيادتها الكاملة على قطاع الطاقة بعد سنوات من سيطرة الشركات الأجنبية. وقد سمح هذا القرار للجزائر بالتحكم في إنتاج النفط والغاز وتصديرهما، إضافة إلى الاستفادة من العائدات المالية الضخمة الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط خلال السبعينيات.

كما أصبحت المحروقات المصدر الأساسي للدخل الوطني، حيث اعتمدت الجزائر بشكل كبير على صادرات النفط والغاز في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] نفس المرجع السابق، محمد الأمين بشير، ، ص 133. [2] نفس المرجع السابق، محمد الأمين بشير، ، ص 133.

فقد ساهمت عائدات الطاقة في إنشاء المصانع وتطوير البنية التحتية وتحسين قطاعات التعليم والصحة والنقل، وهو ما جعل قطاع المحروقات يمثل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري.[1]

ومن جهة أخرى، لعب الغاز الطبيعي دورًا مهمًا في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وأوروبا، حيث تُعد الجزائر من أبرز مزودي الدول الأوروبية بالغاز الطبيعي، خاصة بسبب قربها الجغرافي من القارة الأوروبية. وقد ساعد ذلك على إنشاء عدة أنابيب لنقل الغاز تربط الجزائر بأوروبا، الأمر الذي عزز من أهمية الجزائر في مجال الأمن الطاقوي الأوروبي[2]

كما أن الموارد الطاقوية لم تمنح الجزائر أهمية اقتصادية فقط، بل ساهمت أيضًا في تعزيز مكانتها السياسية والاستراتيجية، إذ أصبحت الطاقة عنصرًا مهمًا في علاقاتها الدولية. فالدول الأوروبية كانت حريصة على الحفاظ على علاقات مستقرة مع الجزائر لضمان استمرار تدفق النفط والغاز، خاصة في فترات الأزمات الدولية وارتفاع الطلب على الطاقة.

ورغم الأهمية الكبيرة التي حققها قطاع المحروقات، إلا أن الاعتماد المفرط على النفط والغاز جعل الاقتصاد الجزائري مرتبطًا بتقلبات أسعار الطاقة في الأسواق العالمية. فكلما انخفضت أسعار النفط تأثر الاقتصاد الوطني بشكل مباشر، وهو ما دفع الجزائر لاحقًا إلى التفكير في تنويع اقتصادها وتقليل التبعية لقطاع المحروقات.[3]

الفرع الثالث: البعد التجاري

يُعد البعد التجاري من أهم الأبعاد التي ساهمت في تطور العلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية، حيث ارتبط الطرفان بعلاقات اقتصادية وتجارية واسعة منذ السنوات الأولى للاستقلال. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، من بينها القرب الجغرافي بين الجزائر وأوروبا، إضافة

[1] نفس المرجع السابق وزيد لزهاري، ، ص 45.

2 نفس المرجع السابق، محمد الأمين بشير، ، ص 133.

[3] نفس المرجع السابق. محمد الأمين بشير، ، ص 133.

إلى حاجة كل طرف للآخر من الناحية الاقتصادية. فالدول الأوروبية كانت ترى في الجزائر سوقًا مهمة ومصدرًا أساسيًا للطاقة، بينما كانت الجزائر تعتمد على أوروبا في استيراد السلع والتجهيزات الضرورية لبناء الاقتصاد الوطني.[1]

وقد بدأت العلاقات التجارية الجزائرية الأوروبية تأخذ طابعًا أكثر تنظيمًا بعد استقلال الجزائر سنة 1962، حيث سعت الدولة الجزائرية إلى إعادة بناء اقتصادها الوطني بعد سنوات الاستعمار، وهو ما تطلب استيراد كميات كبيرة من المعدات الصناعية والتكنولوجيا والمواد الأساسية من الدول الأوروبية. وفي المقابل، اعتمدت الجزائر على تصدير المواد الأولية، خاصة النفط والغاز الطبيعي، اللذين أصبحا يمثلان المصدر الرئيسي للعملة الصعبة بالنسبة للاقتصاد الوطني

كما ساعد الموقع الجغرافي للجزائر على تعزيز المبادلات التجارية مع أوروبا، فالقرب البحري بين الطرفين سهّل عمليات النقل والتبادل التجاري، خاصة عبر البحر الأبيض المتوسط. وقد لعبت الموانئ الجزائرية دورًا مهمًا في تنشيط حركة التجارة الخارجية، حيث أصبحت تستقبل مختلف السلع والمنتجات الأوروبية، وفي الوقت نفسه تُصدر النفط والغاز والمواد الأولية نحو الأسواق الأوروبية.

ومن الجوانب المهمة أيضًا أن أوروبا أصبحت الشريك التجاري الأول للجزائر منذ فترة مبكرة، حيث استحوذت الدول الأوروبية على الجزء الأكبر من المبادلات التجارية الجزائرية. فقد كانت فرنسا وإيطاليا وإسبانيا من أبرز الشركاء الاقتصاديين للجزائر، خاصة في مجال الطاقة. وقد ساعد ذلك على تقوية الروابط الاقتصادية بين الجزائر وأوروبا، وجعل العلاقات التجارية عنصرًا أساسيًا في العلاقات السياسية بين الطرفين.[2]

[1] نفس المرجع السابق وزيد لزهاري، ، ص 45.

[2] نفس المرجع السابق. محمد الأمين بشير، ، ص 133.

كما أن الجزائر اعتمدت خلال مرحلة السبعينيات والثمانينيات على عائدات التجارة الخارجية، خاصة صادرات المحروقات، في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالأموال الناتجة عن تصدير النفط والغاز سمحت للدولة بإنشاء المصانع وتطوير البنية التحتية وتوسيع قطاعات التعليم والصحة والسكن. ولهذا أصبح قطاع التجارة الخارجية مرتبطًا بشكل مباشر بقطاع المحروقات الذي مثّل المصدر الأساسي للإيرادات الوطنية.[1]

ومن جهة أخرى، شهدت العلاقات التجارية الجزائرية الأوروبية تطورًا ملحوظًا مع توقيع اتفاق التعاون سنة 1976، الذي منح الجزائر بعض الامتيازات التجارية داخل السوق الأوروبية، خاصة فيما يتعلق بتسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الأوروبية. وقد ساهم هذا الاتفاق في رفع حجم المبادلات التجارية بين الطرفين وتعزيز التعاون الاقتصادي بشكل أكبر.[2]

كما تطورت هذه العلاقات لاحقًا مع توقيع اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سنة 2002، والتي هدفت إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر تدريجيًا، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأوروبية داخل الجزائر. وقد اعتبر الاتحاد الأوروبي أن الجزائر شريك اقتصادي مهم بالنظر إلى موقعها الجغرافي وثرواتها الطاقوية وحجم السوق الجزائرية.[3]

ورغم أهمية العلاقات التجارية مع أوروبا، إلا أن الاقتصاد الجزائري واجه عدة تحديات في هذا المجال، خاصة بسبب الاعتماد الكبير على تصدير المحروقات وضعف تنوع الصادرات الوطنية. فالجزائر كانت تصدر بشكل أساسي النفط والغاز، بينما تستورد أغلب

[1] نفس المرجع السابق. محمد الأمين بشير، ، ص 133. [2] نفس المرجع السابق وزيد لزهاري، ، ص 45.

[3] نفس المرجع السابق. محمد الأمين بشير، ، ص 133.

المنتجات الصناعية والتكنولوجية والغذائية من الخارج، وهو ما خلق نوعًا من الاختلال في البنية التجارية للاقتصاد الوطني.[1]

كما أن المنافسة داخل الأسواق الأوروبية شكلت تحديًا أمام المنتجات الجزائرية غير الطاقوية، بسبب ضعف القدرة التنافسية وقلة التنوع في الإنتاج المحلي. ولهذا حاولت الجزائر في فترات مختلفة تشجيع الاستثمار الوطني وتطوير القطاعات الصناعية والزراعية بهدف تقليل التبعية للاستيراد وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

إضافة إلى ذلك، فإن البعد التجاري لم يكن يقتصر فقط على تبادل السلع، بل شمل أيضًا التعاون في مجالات النقل البحري والاستثمار والخدمات والتكنولوجيا. وقد ساهم هذا التعاون في توسيع العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وأوروبا وجعلها أكثر ترابطًا مع مرور الوقت.[2]

وبالتالي، فإن البعد التجاري لعب دورًا محوريًا في العلاقات الجزائرية الأوروبية، حيث ساهم في تعزيز المصالح المشتركة بين الطرفين، كما جعل الجزائر شريكًا اقتصاديًا مهمًا بالنسبة لأوروبا، خاصة في مجال الطاقة والتبادل التجاري. ورغم التحديات التي واجهها الاقتصاد الجزائري، بقيت العلاقات التجارية مع أوروبا من أهم الركائز التي قامت عليها العلاقات الأورو-جزائرية.

المبحث الثاني :العلاقات الجزائرية في مرحلة التعاون

و قد شكّل استقلال الجزائر سنة 1962 نقطة تحول مهمة في طبيعة العلاقات مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية، إذ أصبحت الجزائر دولة مستقلة ذات سيادة، ولم تعد خاضعة للإطار القانوني الذي كانت تفرضه المادة 227 من معاهدة روما. ونتيجة لذلك، خرجت

[1] نفس المرجع السابق وزيد لزهاري، ، ص 45.

[2] نفس المرجع السابق. محمد الأمين بشير، ، ص 133.

الجزائر من المنظومة القانونية الأوروبية وأصبحت العلاقات بين الطرفين تقوم على أساس التفاوض المباشر بدل العلاقة التي كانت قائمة خلال الفترة الاستعمارية. غير أن الروابط الاقتصادية لم تنقطع بشكل كامل، بسبب استمرار اعتماد الجزائر على السوق الأوروبية في تصدير المواد الأولية والمحروقات، إضافة إلى اعتمادها على أوروبا في استيراد التجهيزات الصناعية والتكنولوجيا[1]

المطلب الأول:العلاقات الجزائرية الأوروبية قبل الشراكة

تستند العلاقات الجزائرية الأوروبية إلى عمق تاريخي وجغرافي فرضته روابط الجوار المتوسطي. وقد مرت هذه العلاقات قبل إبرام اتفاق الشراكة بمراحل متباينة؛ بدأت غداة الاستقلال بتبعية هيكلية فرضها الإرث الاستعماري، ثم تطورت لاحقاً في إطار "السياسة المتوسطية الشاملة" من خلال اتفاقيات تعاون ثنائية (كاتفاقية 1976). ويهدف هذا المطلب إلى رصد طبيعة هذه العلاقات والمحطات التي سبقت مرحلة الشراكة الاستراتيجية الحالية.

الفرع الأول:العلاقات الجزائرية الأوروبية من (1972/1962)

اتسمت العلاقات الجزائرية الأوروبية خلال الستينيات بطابع اقتصادي أكثر منه سياسي، حيث سعت الجزائر بعد الاستقلال إلى إعادة بناء اقتصادها الوطني مع الحفاظ على مصالحها التجارية مع أوروبا، خاصة فرنسا وإيطاليا. وقد شكّلت صادرات النفط والغاز أساس هذه العلاقات، خصوصًا بعد تنامي أهمية الطاقة الجزائرية بالنسبة للدول الأوروبية. وفي المقابل، كانت الجزائر تستورد من أوروبا المعدات الصناعية والتجهيزات التقنية الضرورية

[1] معاهدة روما لسنة 1957، المادة 227.

لمشاريع التنمية الوطنية. ورغم استمرار المبادلات التجارية، فإن الجزائر تعاملت بحذر مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية بسبب تخوفها من استمرار التبعية الاقتصادية للغرب[1]

مع نهاية الستينيات بدأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية تولي اهتمامًا متزايدًا بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، نتيجة التحولات الدولية التي شهدها العالم خلال الحرب الباردة،
إضافة إلى تزايد أهمية الطاقة والهجرة والأمن الإقليمي. وقد رأت أوروبا أن استقرار الضفة الجنوبية للمتوسط أصبح ضرورة استراتيجية لحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية، لذلك اتجهت نحو وضع سياسة متوسطية تهدف إلى تنظيم العلاقات مع دول الجنوب، ومن بينها الجزائر. كما سعت الجماعة الأوروبية إلى الحفاظ على نفوذها التقليدي في المنطقة بعد تراجع الاستعمار المباشر، وذلك من خلال أدوات التعاون الاقتصادي والتجاري[2]

تُعد سنة 1972 محطة أساسية في العلاقات الجزائرية الأوروبية، حيث أطلقت الجماعة الاقتصادية الأوروبية ما عرف بالسياسة المتوسطية الشاملة، والتي هدفت إلى توحيد أسلوب
التعامل مع دول جنوب المتوسط في إطار اقتصادي وسياسي موحد. وقد جاءت هذه السياسة نتيجة توسع الجماعة الأوروبية وحاجتها المتزايدة إلى مصادر الطاقة والأسواق الخارجية. وفي هذا السياق دخلت الجزائر في مفاوضات مع الجماعة الأوروبية بهدف حماية مصالحها
الاقتصادية والحفاظ على امتيازاتها التجارية داخل السوق الأوروبية. كما حاولت الجزائر الاستفادة من التعاون التقني والمالي الأوروبي دون التخلي عن مبدأ السيادة الوطنية أو الوقوع في تبعية جديدة[3] لم تقتصر العلاقات الجزائرية الأوروبية خلال هذه المرحلة على الجانب الاقتصادي فقط، بل حملت أبعادًا سياسية واستراتيجية مهمة. فقد كانت الجزائر تتبنى سياسة

[1] دراسة: العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار الشراكة الأورو متوسطية، مجلة الدراسات المتوسطية، منصة.ASJP [2] جامعة وهران 2، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري.

[3] جامعة وهران 2، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري.

خارجية قائمة على دعم حركات التحرر وعدم الانحياز، في حين كانت أوروبا تسعى إلى تعزيز نفوذها في منطقة المتوسط ومواجهة التنافس الدولي خلال الحرب الباردة. كما كانت الجزائر تمثل بالنسبة لأوروبا شريكًا استراتيجيًا مهمًا بفضل موقعها الجغرافي وثرواتها الطاقوية ودورها الإقليمي في المغرب العربي وإفريقيا. ورغم وجود بعض التوترات السياسية الناتجة عن الاختلاف الإيديولوجي، فإن المصالح المشتركة دفعت الطرفين إلى الحفاظ على التعاون والحوار المستمر.2

يمكن اعتبار الفترة الممتدة بين 1962 و1972 مرحلة تأسيسية في العلاقات الجزائرية الأوروبية، حيث انتقلت الجزائر خلالها من وضع التبعية القانونية والاقتصادية المرتبطة بالمادة 227 من معاهدة روما إلى دولة مستقلة تسعى إلى بناء علاقات متوازنة مع أوروبا. كما شكّلت السياسة المتوسطية الشاملة لسنة 1972 بداية مرحلة جديدة من التعاون المنظم بين الطرفين، ومهدت لاحقًا لتوقيع اتفاقيات التعاون والشراكة التي تطورت مع مرور الوقت[1]

الفرع الثاني: السياسة المتوسطية الشاملة وانعكاسها على العلاقات الجزائرية الأوروبية*(1972)*

- **ظهور السياسة المتوسطية الشاملة**

مع بداية السبعينيات بدأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية في إعادة النظر في طبيعة علاقاتها مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، وذلك نتيجة التحولات الدولية والإقليمية التي عرفها العالم آنذاك، خاصة تزايد أهمية الطاقة وتصاعد التنافس الدولي في إطار الحرب الباردة. وفي هذا السياق تبنت الجماعة الأوروبية سنة 1972 ما عُرف بالسياسة المتوسطية الشاملة، والتي هدفت إلى وضع إطار موحد لتنظيم العلاقات مع دول المتوسط بدل الاعتماد

[1] دراسة أكاديمية حول السياسة المتوسطية الأوروبية منصة aspj

على اتفاقيات متفرقة وغير منسقة[1].وقد جاءت هذه السياسة استجابة لعدة اعتبارات، أهمها حماية المصالح الاقتصادية الأوروبية، وضمان استقرار المنطقة المتوسطية، إضافة إلى تأمين
مصادر الطاقة والأسواق الخارجية. كما سعت الجماعة الأوروبية من خلالها إلى المحافظة
على نفوذها التقليدي في المنطقة بعد نهاية المرحلة الاستعمارية، ولكن بأساليب اقتصادية وتجارية جديدة تقوم على التعاون والشراكة بدل السيطرة المباشرة[2].احتلت الجزائر مكانة مهمة ضمن السياسة المتوسطية الشاملة، بالنظر إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي وثرواتها الطاقوية
الكبيرة، خاصة النفط والغاز الطبيعي. فقد كانت أوروبا تنظر إلى الجزائر باعتبارها شريكًا
أساسيًا في منطقة المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط، خصوصًا بعد تزايد الحاجة الأوروبية للطاقة خلال السبعينيات[3].كما ساهم الدور السياسي الذي لعبته الجزائر بعد الاستقلال في تعزيز أهميتها لدى أوروبا، حيث أصبحت الجزائر من أبرز الدول الداعمة لحركات التحرر
الوطني وعضوًا فعالًا في حركة عدم الانحياز. ولهذا حاولت الجماعة الاقتصادية الأوروبية
إدماج الجزائر ضمن سياستها المتوسطية الجديدة من خلال فتح قنوات الحوار والتفاوض الاقتصادي والتجاري[4].

سعت الجماعة الاقتصادية الأوروبية من خلال السياسة المتوسطية الشاملة إلى تحقيق عدة أهداف مرتبطة بعلاقاتها مع الجزائر، ويمكن تلخيصها في:

---

[1] بن عدة، محمد .الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري .مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر، 201

[2] بوحفص، عبد القادر. "العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار الشراكة الأورو متوسطية ."مجلة الدراسات المتوسطية، منصة ASJP، الجزائر.

[3] زروقي، عبد الحميد. "السياسة المتوسطية الأوروبية وأثرها على دول المغرب العربي ."مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، منصة ASJP، الجزائر.

[4] وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، العلاقات الجزائرية الأوروبية، الجزائر .الموقع الرسمي

- ضمان تدفق النفط والغاز الجزائري نحو الأسواق الأوروبية.
- توسيع المبادلات التجارية بين الطرفين .
- تعزيز الاستقرار السياسي والأمني في الضفة الجنوبية للمتوسط.
- مواجهة النفوذ الدولي المنافس داخل المنطقة.
- المحافظة على الروابط الاقتصادية التقليدية مع الجزائر بعد الاستقلال [1].

رغم انفتاح الجزائر على التعاون مع أوروبا، إلا أنها تعاملت بحذر مع السياسة المتوسطية الشاملة، بسبب تخوفها من أن تتحول هذه السياسة إلى وسيلة جديدة للهيمنة الاقتصادية الأوروبية على دول الجنوب. لذلك حرصت الجزائر على التأكيد على مبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، كما رفضت أي شروط سياسية قد تفرضها الجماعة الأوروبية مقابل التعاون الاقتصادي.

وفي الوقت نفسه، سعت الجزائر إلى الاستفادة من التعاون مع أوروبا في مجالات التكنولوجيا والاستثمار والتبادل التجاري، خاصة وأن الاقتصاد الوطني كان بحاجة إلى دعم خارجي لتنفيذ مشاريع التنمية الصناعية بعد الاستقلال. ولهذا حاولت الجزائر تحقيق نوع من التوازن بين الحفاظ على استقلالية قرارها السياسي والانفتاح الاقتصادي على أوروبا.

ساهمت السياسة المتوسطية الشاملة في إعطاء دفع جديد للعلاقات الجزائرية الأوروبية، حيث انتقلت هذه العلاقات من مرحلة الاتصالات المحدودة إلى مرحلة الحوار المنظم والتفاوض الرسمي. كما مهّدت هذه السياسة الطريق أمام توقيع اتفاق التعاون بين الجزائر والجماعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1976، والذي شكل أول إطار قانوني شامل ينظم العلاقات بين الطرفين بعد الاستقلال.

[1] مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، منصة ASJP، الجزائر.

وقد أدت هذه المرحلة إلى تعزيز المبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي، مع بقاء بعض الخلافات المتعلقة بطبيعة العلاقة بين الشمال والجنوب وحدود النفوذ الأوروبي في المنطقة المتوسطية

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار اتفاقية التعاون لسنة *1976*

شكّلت اتفاقية التعاون الموقعة بين الجزائر والجماعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1976 مرحلة جديدة في مسار العلاقات الجزائرية الأوروبية، حيث اعتُبرت أول إطار قانوني رسمي
ينظم طبيعة التعاون بين الطرفين بعد استقلال الجزائر. وقد جاءت هذه الاتفاقية في سياق التحولات الاقتصادية والسياسية التي عرفها النظام الدولي خلال السبعينيات، خاصة بعد بروز السياسة المتوسطية الشاملة التي اعتمدتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط، إضافة إلى تزايد أهمية الجزائر كمصدر رئيسي للطاقة بالنسبة لأوروبا[1].

الفرع الأول: البعد الاقتصادي والمالي لاتفاق التعاون الجزائري الأوروبي لسنة *1976*

شكّل البعد الاقتصادي والمالي الركيزة الأساسية التي قامت عليها اتفاقية التعاون الموقعة بين الجزائر والجماعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1976، حيث سعى الطرفان من خلالها إلى إقامة إطار منظم للتعاون الاقتصادي والتجاري يحقق مصالحهما المشتركة. وقد جاءت هذه الاتفاقية في سياق التحولات الاقتصادية الدولية التي عرفها العالم خلال السبعينيات، خاصة بعد أزمة
النفط لسنة 1973، والتي أبرزت الأهمية الاستراتيجية للجزائر باعتبارها من أبرز الدول المصدرة للطاقة نحو أوروبا.وقد هدفت الجماعة الاقتصادية الأوروبية من خلال الاتفاقية إلى ضمان تموين الأسواق الأوروبية بالنفط والغاز الجزائري، إضافة إلى توسيع المبادلات التجارية
مع الجزائر والحفاظ على نفوذها الاقتصادي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. أما الجزائر،

[1] جامعة وهران 2، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري

فقد سعت إلى الاستفادة من السوق الأوروبية لتسويق صادراتها والحصول على التكنولوجيا والاستثمارات الضرورية لدعم مشاريع التنمية الاقتصادية التي تبنتها الدولة بعد الاستقلال.[1]

كما نصت اتفاقية التعاون على منح بعض الامتيازات الجمركية للمنتجات الجزائرية داخل السوق الأوروبية، خاصة المحروقات وبعض المنتجات الصناعية، وهو ما ساهم في رفع حجم المبادلات التجارية بين الطرفين. وفي المقابل، استفادت الدول الأوروبية من تسهيلات اقتصادية وتجارية داخل السوق الجزائرية، الأمر الذي أدى إلى تعزيز الحضور الأوروبي في الاقتصاد الجزائري[1]

وشمل التعاون الاقتصادي أيضًا مجالات متعددة، من بينها:

التعاون الصناعي، التعاون الزراعي، التعاون المالي، نقل التكنولوجيا، تشجيع الاستثمارات الأوروبية، تقديم مساعدات تقنية لدعم التنمية في الجزائر.

وقد اعتمدت الجزائر خلال هذه المرحلة بشكل كبير على العائدات النفطية في تمويل مشاريعها التنموية، بينما أصبحت أوروبا الشريك التجاري الأول للجزائر، سواء من حيث الصادرات أو الواردات. غير أن هذه العلاقات الاقتصادية اتسمت بوجود نوع من الاختلال، بسبب اعتماد الجزائر شبه الكلي على صادرات المحروقات، مقابل اعتمادها على أوروبا في مجال التكنولوجيا والتجهيزات الصناعية[2]. وفي الجانب المالي، نصت الاتفاقية على تقديم تسهيلات وقروض مالية موجهة لدعم بعض المشاريع الاقتصادية والتنموية، إضافة إلى تشجيع التعاون بين

[1] بن عدة، محمد، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر، 2014، ص 45.

[2] بوحفص، عبد القادر، "العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار الشراكة الأورو متوسطية"، مجلة الدراسات المتوسطية، منصة77 ص ،ASJP

المؤسسات المالية الجزائرية والأوروبية. كما ساهمت هذه الترتيبات في تعزيز الروابط الاقتصادية بين الطرفين وفتح المجال أمام الشركات الأوروبية للاستثمار داخل الجزائر[1].

جاء توقيع اتفاقية التعاون نتيجة سلسلة من المفاوضات التي بدأت منذ سنة 1972 بين الجزائر والجماعة الاقتصادية الأوروبية، وذلك في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي هدفت إلى تنظيم علاقات أوروبا مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط. وقد سعت الجماعة الأوروبية من خلال هذه السياسة إلى حماية مصالحها الاقتصادية وضمان استقرار المنطقة المتوسطية، بينما حاولت الجزائر الاستفادة من التعاون الاقتصادي والتقني الأوروبي مع الحفاظ على سيادتها الوطنية واستقلالية قرارها السياسي.

كما ساهمت أزمة النفط لسنة 1973 في تعزيز أهمية الجزائر بالنسبة لأوروبا، خاصة بعد ارتفاع الطلب دفع الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى تعزيز علاقاتها الأوروبي على النفط والغاز الجزائري، وهو ما مع الجزائر في إطار اتفاق قانوني منظم.

هدفت اتفاقية التعاون لسنة 1976 إلى تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر والجماعة الاقتصادية الأوروبية، من خلال إقامة تعاون شامل يقوم على تبادل المصالح بين الطرفين. وقد تمثلت أهم أهداف الاتفاقية في:

- تشجيع المبادلات التجارية بين الجزائر وأوروبا.
- منح بعض الامتيازات الجمركية للمنتجات الجزائرية داخل السوق الأوروبية .
- دعم التعاون الاقتصادي والتقني والمالي.
- تعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر .
- ضمان تموين أوروبا بالطاقة الجزائرية .

[1] قادري، سمير، "تطور العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية

كما سعت الجزائر من خلال هذه الاتفاقية إلى تنويع علاقاتها الاقتصادية الخارجية والاستفادة من التكنولوجيا الأوروبية لدعم مشاريع التنمية الصناعية التي تبنتها الدولة بعد الاستقلال[1].

ورغم النتائج الإيجابية التي حققتها الاتفاقية على مستوى المبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي، إلا أن الجزائر بقيت متخوفة من استمرار التبعية الاقتصادية لأوروبا، خاصة في
ظل ضعف التنوع الاقتصادي الوطني وهيمنة المحروقات على الاقتصاد الجزائري. ولهذا
حاولت الدولة الجزائرية خلال هذه المرحلة الحفاظ على استقلالية قرارها الاقتصادي عبر تنويع شركائها الدوليين والانفتاح على دول المعسكر الشرقي ودول العالم الثالث[2]

الفرع الثاني: البعد الاجتماعي لاتفاقية التعاون الجزائري الأوروبي لسنة *1976*

إلى جانب البعد الاقتصادي والمالي، أولت اتفاقية التعاون بين الجزائر والجماعة الاقتصادية الأوروبية لسنة 1976 اهتمامًا بالبعد الاجتماعي، باعتباره عنصرًا أساسيًا في تعزيز
العلاقات بين الطرفين. وقد جاء هذا الاهتمام نتيجة تزايد حركة العمالة والهجرة الجزائرية نحو الدول الأوروبية، خاصة فرنسا، إضافة إلى الحاجة إلى تنظيم الجوانب الاجتماعية المرتبطة بالعمال الجزائريين المقيمين داخل أوروبا.

وقد ركزت الاتفاقية على تحسين أوضاع العمال الجزائريين داخل دول الجماعة الأوروبية، من خلال التأكيد على مبدأ المساواة في المعاملة بينهم وبين العمال الأوروبيين في بعض الجوانب الاجتماعية والمهنية. كما تضمنت الاتفاقية أحكامًا تتعلق بالضمان الاجتماعي

[1] دراسة حول السياسة المتوسطية الأوروبية، منصة.ASJP

[2] زروقي عبد الحميد، السياسة المتوسطية الأوروبية وأثرها على دول المغرب العربي، مجلة الباحث للدراسات ص 54.

وتحويل الحقوق الاجتماعية للعمال الجزائريين، وهو ما ساهم في توفير نوع من الحماية القانونية والاجتماعية للجالية الجزائرية المقيمة بأوروبا.[1]

كما ساهمت الاتفاقية في تعزيز التبادل الثقافي والإنساني بين الجزائر والدول الأوروبية، حيث شجع الطرفان التعاون في مجالات التعليم والتكوين المهني والتبادل العلمي، بهدف تطوير
الكفاءات البشرية الجزائرية والاستفادة من الخبرة الأوروبية في مجالات التنمية والتكوين. وقد
اعتُبر هذا التعاون وسيلة لدعم مشاريع التنمية الاجتماعية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال.[2]

ومن جهة أخرى، ارتبط البعد الاجتماعي للعلاقات الجزائرية الأوروبية بظاهرة الهجرة، إذ كانت أوروبا خلال السبعينيات بحاجة إلى اليد العاملة الأجنبية، خاصة في القطاعات
الصناعية والخدماتية. وقد شكّل العمال الجزائريون نسبة مهمة من اليد العاملة المغاربية داخل
أوروبا، وهو ما جعل ملف الهجرة يحتل مكانة خاصة ضمن العلاقات الثنائية بين الطرفين.[3]

غير أن هذا البعد الاجتماعي لم يخلُ من بعض الصعوبات، خاصة مع بداية تشديد بعض الدول الأوروبية لسياسات الهجرة بعد الأزمة الاقتصادية التي عرفتها أوروبا في منتصف

[1] بن عدة، محمد، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر، 2014، ص 63.

[2] بوقرة، فتيحة، "السياسة المتوسطية الشاملة للجماعة الأوروبية تجاه دول المغرب العربي"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، منصة ASJP، ص 41.

[3] قادري، سمير، "تطور العلاقات الأورو متوسطية بعد الاستقلال الجزائري"، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، منصة ASJP، 88ص

السبعينيات. وقد أثر ذلك على العمال الجزائريين المقيمين بالخارج، وأدى إلى بروز تحديات اجتماعية مرتبطة بالإدماج والبطالة والتمييز الاجتماعي.[1]

ورغم هذه التحديات، ساهمت اتفاقية التعاون لسنة 1976 في فتح المجال أمام تطوير العلاقات الإنسانية والاجتماعية بين الجزائر وأوروبا، كما عززت من حضور الجالية الجزائرية داخل المجتمعات الأوروبية، الأمر الذي جعل البعد الاجتماعي عنصرًا مهمًا في مسار العلاقات الجزائرية الأوروبية خلال هذه المرحلة.[2]

ومن بين الجوانب الاجتماعية التي ركزت عليها اتفاقية التعاون لسنة 1976 أيضًا مسألة تحسين ظروف إقامة العمال الجزائريين داخل الدول الأوروبية، حيث سعت الجزائر إلى ضمان حقوق جاليتها المقيمة بالخارج، خاصة في مجالات العمل والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية. وقد ساهمت الاتفاقية في فتح المجال أمام نوع من التعاون الاجتماعي الذي يهدف إلى حماية العمال المهاجرين وتقوية الروابط الإنسانية بين ضفتي المتوسط. كما حرصت الجزائر على متابعة أوضاع الجالية الجزائرية في أوروبا باعتبارها عنصرًا مهمًا في العلاقات الثنائية مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية.[3]

كما شمل التعاون الاجتماعي مجالات التكوين والتعليم، إذ استفادت الجزائر من برامج التعاون التقني والتعليمي الأوروبية في تكوين الإطارات والطلبة، خاصة في التخصصات التقنية والصناعية. وقد ساعد ذلك على تطوير الكفاءات الوطنية ودعم سياسة التنمية التي انتهجتها

[1] زروقي، عبد الحميد، "السياسة المتوسطية الأوروبية وأثرها على دول المغرب العربي"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، منصة ASJP، ص 59.

[2] وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، العلاقات الجزائرية الأوروبية، الجزائر.

[3] حسين، عبد الكريم، "البعد الاجتماعي للهجرة الجزائرية نحو أوروبا"، مجلة الدراسات الاجتماعية والتنموية، منصة ASJP، ص 74.

الدولة الجزائرية بعد الاستقلال. وفي المقابل، سعت أوروبا من خلال هذا التعاون إلى تعزيز التقارب الثقافي والاجتماعي مع دول جنوب المتوسط، بما يخدم أهداف السياسة المتوسطية الشاملة[1]

ومن جهة أخرى، ساهمت الهجرة الجزائرية نحو أوروبا في خلق تفاعل اجتماعي وثقافي بين المجتمع الجزائري والمجتمعات الأوروبية، حيث أصبحت الجالية الجزائرية عنصرًا مؤثرًا داخل بعض الدول الأوروبية، خاصة فرنسا. وقد انعكس ذلك على العلاقات الثنائية من خلال بروز قضايا اجتماعية جديدة تتعلق بالهوية والاندماج والتعليم والحفاظ على الروابط الثقافية مع الوطن الأم[2]

غير أن الأزمة الاقتصادية التي عرفتها أوروبا خلال السبعينيات أثرت بشكل مباشر على أوضاع العمال المهاجرين، حيث اتجهت بعض الدول الأوروبية إلى فرض قيود على الهجرة والعمل، الأمر الذي أدى إلى تراجع فرص العمل بالنسبة للعمال الجزائريين. كما ظهرت بعض المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالتمييز وصعوبة الاندماج داخل المجتمعات الأوروبية، وهو ما دفع الجزائر إلى المطالبة بحماية أكبر لحقوق جاليتها في الخارج.[3]

ورغم هذه التحديات، فإن البعد الاجتماعي ظل من العناصر المهمة في العلاقات الجزائرية الأوروبية خلال مرحلة اتفاقية التعاون، لأنه ساهم في تعزيز التواصل الإنساني

---

[1] طاهري، نوال، "السياسة المتوسطية الأوروبية وانعكاساتها الاجتماعية على دول المغرب العربي"، مجلة الدراسات الاستراتيجية والمتوسطية، منصة ASJP، ص66

[2]- قادري، سمير، "تطور العلاقات الأورو متوسطية بعد الاستقلال الجزائري"، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، منصة ASJP، ص.93

[3] بوقرة، فتيحة، "السياسة المتوسطية الشاملة للجماعة الأوروبية تجاه دول المغرب العربي"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، منصة ASJP، ص 48.

والثقافي بين الطرفين، كما ساعد على تطوير التعاون في مجالات التعليم والتكوين والهجرة والشؤون الاجتماعية[1]

الفرع الثالث: نتائج اتفاقية التعاون لسنة 1976 على العلاقات الجزائرية الأوروبية

أسفرت اتفاقية التعاون المبرمة بين الجزائر والجماعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1976 عن مجموعة من النتائج الاقتصادية والسياسية التي ساهمت في تطوير العلاقات الثنائية بين الطرفين. وقد مثلت هذه الاتفاقية أول إطار قانوني شامل ينظم التعاون الجزائري الأوروبي، الأمر الذي انعكس إيجاباً على حجم المبادلات التجارية ومجالات التعاون المختلفة.

أولًا: تعزيز المبادلات التجارية

ساهمت الاتفاقية في رفع حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الأوروبية، حيث استفادت المنتجات الجزائرية من بعض التسهيلات الجمركية التي سمحت لها بالنفاذ إلى الأسواق الأوروبية بشروط أفضل. كما حافظت أوروبا على مكانتها كشريك تجاري رئيسي للجزائر، خاصة في مجال استيراد المحروقات وتصدير السلع الصناعية والتجهيزات.

ثانياً: تدعيم التعاون الاقتصادي والمالي

أدت الاتفاقية إلى توسيع آفاق التعاون الاقتصادي بين الطرفين من خلال توفير المساعدات المالية والتقنية ودعم مشاريع التنمية الاقتصادية. كما استفادت الجزائر من الخبرة الأوروبية في مجالات التصنيع والتكوين ونقل التكنولوجيا، وهو ما ساهم في دعم جهود التنمية الوطنية خلال تلك الفترة.

ثالثاً: تعزيز صادرات المحروقات الجزائرية

[1] وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، العلاقات الجزائرية الأوروبية

شكل قطاع الطاقة أحد أهم مجالات الاستفادة من الاتفاقية، إذ عززت الجزائر مكانتها كمورد رئيسي للنفط والغاز نحو السوق الأوروبية. وقد ساعد ذلك على زيادة عائدات الصادرات الجزائرية وتوفير موارد مالية مهمة لدعم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رابعاً: تطوير الحوار السياسي بين الجانبين

لم تقتصر نتائج الاتفاقية على الجوانب الاقتصادية فقط، بل امتدت إلى المجال السياسي، حيث وفرت إطاراً مؤسسياً للحوار والتشاور بين الجزائر والجماعة الاقتصادية الأوروبية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، خاصة تلك المتعلقة بالأمن والاستقرار في
منطقة البحر الأبيض المتوسط.

خامساً: توسيع مجالات التعاون التقني والعلمي

ساهمت الاتفاقية في تعزيز التعاون في مجالات التكوين المهني والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا، حيث تم تنفيذ العديد من برامج التعاون الفني التي هدفت إلى رفع مستوى الكفاءات البشرية الجزائرية والاستفادة من الخبرات الأوروبية.

سادساً: التمهيد لاتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية

تعد هذه النتيجة من أهم النتائج الاستراتيجية للاتفاقية، إذ شكلت اتفاقية 1976 الأساس الذي
بنيت عليه العلاقات الجزائرية الأوروبية لاحقاً. ومع التحولات الاقتصادية والسياسية الدولية خلال التسعينيات، ظهرت الحاجة إلى إطار أكثر شمولًا، مما أدى إلى التفاوض حول اتفاقية
الشراكة التي تم توقيعها سنة 2002 ودخلت حيز التنفيذ سنة 2005

المطلب الثالث:العلاقات الجزائرية الأوروبية في اطار الشراكة

تعد العلاقات الجزائرية الأوروبية نموذجاً حيوياً للتعاون الإقليمي، حيث يسعى الطرفان من خلال اتفاقية الشراكة إلى بناء فضاء استراتيجي مشترك يقوم على التوازن الاقتصادي والحوار

السياسي المستدام. ويهدف هذا الإطار التعاوني إلى تعزيز الأمن والاستقرار في حوض المتوسط، مع تلبية التطلعات التنموية للجزائر والمصالح الحيوية للاتحاد الأوروبي.

الفرع الاول:الاطار القانوني

يُشكل الإطار القانوني للعلاقات الجزائرية الأوروبية الأساس الذي قامت عليه الشراكة بين الطرفين، إذ سمح بتنظيم مختلف مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والأمني والثقافي. فمنذ استقلال الجزائر سنة 1962 سعت الجزائر إلى بناء علاقات متوازنة مع الدول الأوروبية، خاصة أن أوروبا كانت تمثل الشريك الاقتصادي الأول للجزائر بحكم الروابط التاريخية

والجغرافية. ومع مرور الوقت، لم تعد هذه العلاقات تقتصر على المبادلات التجارية فقط، بل تطورت لتشمل مجالات متعددة ترتبط بالتنمية والاستثمار والأمن والتعاون السياسي. وقد ساهمت الاتفاقيات الموقعة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في وضع إطار قانوني واضح يحدد حقوق وواجبات كل طرف، ويضمن استمرار الحوار والتعاون بما يخدم المصالح المشتركة للطرفين، خاصة في ظل التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها منطقة البحر الأبيض المتوسط[1].

بدأت أولى الخطوات القانونية المنظمة للعلاقات الجزائرية الأوروبية بعد استقلال الجزائر، عندما اتجهت الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى بناء علاقات تعاون مع دول جنوب المتوسط في إطار ما عُرف بالسياسة المتوسطية. وفي هذا السياق تم توقيع اتفاق التعاون بين الجزائر والجماعة الأوروبية سنة 1976، والذي يُعتبر أول اتفاق رسمي ينظم العلاقات الثنائية

بين الطرفين. وقد ركز هذا الاتفاق بشكل أساسي على الجانب الاقتصادي والتجاري، حيث منح امتيازات جمركية لبعض المنتجات الجزائرية، خاصة المحروقات، مقابل تسهيل دخول المنتجات الأوروبية إلى السوق الجزائرية. كما تضمّن الاتفاق تقديم مساعدات مالية وتقنية من

[1] عمار عمورة، الشراكة الجزائرية الأوروبية: الواقع والآفاق، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 45.

أجل دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر. ويُلاحظ أن هذا الاتفاق جاء في مرحلة كانت الجزائر تبحث فيها عن تنويع علاقاتها الاقتصادية بعد الاستقلال، بينما كان الجانب الأوروبي يسعى إلى الحفاظ على مصالحه الاقتصادية وضمان استقرار منطقة المتوسط.[1]

ومع نهاية الحرب الباردة وبروز تحولات دولية جديدة خلال التسعينيات، اتجه الاتحاد الأوروبي إلى إعادة النظر في سياسته تجاه دول جنوب المتوسط، بما فيها الجزائر. وقد تجسد ذلك من خلال إطلاق الشراكة الأورو متوسطية خلال مؤتمر برشلونة سنة 1995، الذي اعتُبر
نقطة تحول مهمة في طبيعة العلاقات الأوروبية المتوسطية. وهدفت هذه الشراكة إلى إقامة
فضاء يقوم على التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والأمني بين ضفتي المتوسط، حيث ركز الاتحاد الأوروبي على ضرورة تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة لمواجهة التحديات
المشتركة مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة. أما الجزائر فقد رأت في هذه الشراكة فرصة لتقوية علاقاتها مع أوروبا والاستفادة من برامج التعاون والدعم الاقتصادي التي يوفرها الاتحاد الأوروبي، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تعيشها البلاد آنذاك.[2]

وفي إطار هذا التوجه الجديد، وقّعت الجزائر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يوم 22 أفريل 2002بمدينة فالنسيا الإسبانية، ودخل الاتفاق حيز التنفيذ سنة 2005 بعد استكمال إجراءات المصادقة عليه.

ويُعتبر هذا الاتفاق أهم وثيقة قانونية تنظم العلاقات الجزائرية الأوروبية، لأنه لم يقتصر على الجانب التجاري فقط، بل شمل مجالات متعددة مثل الحوار السياسي، والتعاون الاقتصادي

[1] محمد بن حسين، العلاقات الجزائرية الأوروبية بين الشراكة والتبعية، دار الخلدونية، الجزائر، 2014، ص 62.

[2] عبد القادر مساعدية، "العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار الشراكة الأورو متوسطية"، مجلة الدراسات المتوسطية، جامعة الجزائر، العدد 5، 2016، ص 88.

والمالي، والتعاون الاجتماعي والثقافي، إضافة إلى القضايا الأمنية. كما نص الاتفاق على إنشاء منطقة تبادل حر تدريجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، من خلال إزالة الرسوم الجمركية على السلع الصناعية الأوروبية خلال فترة انتقالية محددة. وقد اعتبر الاتحاد الأوروبي هذا الاتفاق خطوة مهمة لتعزيز حضوره الاقتصادي في الجزائر، بينما كانت الجزائر تأمل في الاستفادة من الخبرة الأوروبية والتكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية لدعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية[1]

كما تضمّن اتفاق الشراكة إنشاء مجموعة من الهيئات والمؤسسات المشتركة التي تتولى متابعة تنفيذ الاتفاق وتنظيم العلاقات بين الطرفين. ويأتي في مقدمة هذه الهيئات مجلس الشراكة الذي يُعتبر أعلى هيئة مشتركة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، حيث يتولى دراسة مختلف القضايا المتعلقة بالتعاون الثنائي واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. كما توجد لجنة الشراكة التي تهتم بالجوانب التقنية والاقتصادية، إلى جانب لجان فرعية متخصصة في مجالات مختلفة مثل التجارة والطاقة والهجرة والتعاون الأمني. وقد ساعد هذا التنظيم المؤسساتي على خلق نوع من الاستمرارية في الحوار بين الطرفين، كما أتاح إمكانية معالجة الخلافات التي قد تظهر أثناء تطبيق الاتفاق، خاصة تلك المتعلقة بالمجالات الاقتصادية والتجارية.[5]وعلى المستوى الاقتصادي، ركز اتفاق الشراكة بشكل كبير على تحرير المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، حيث نص على إزالة الرسوم الجمركية تدريجياً على المنتجات

الصناعية الأوروبية، مع منح بعض التسهيلات للمنتجات الجزائرية داخل الأسواق الأوروبية. كما تضمّن الاتفاق تشجيع الاستثمارات الأوروبية في الجزائر وتقديم دعم مالي وتقني لمرافقة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة الجزائرية. وقد استفادت الجزائر من عدة برامج أوروبية غير أن هذا الانفتاح الاقتصادي أثار الكثير من الجدل داخل الجزائر، خاصة بسبب

[1] نص اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية.

التخوف من ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية أمام المنتجات الأوروبية، إضافة إلى تزايد التبعية الاقتصادية للسوق الأوروبية[1].ولم يقتصر اتفاق الشراكة على الجوانب الاقتصادية فقط، بل شمل أيضاً أبعاداً سياسية وأمنية مهمة، حيث أكد الطرفان على ضرورة احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة القانون باعتبارها عناصر أساسية في العلاقات الثنائية. كما نص الاتفاق على تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير

الشرعية، خاصة مع تزايد التحديات الأمنية في منطقة الساحل والمتوسط. وقد سعى الاتحاد الأوروبي من خلال هذا التعاون إلى حماية أمنه واستقراره الداخلي، بينما حاولت الجزائر الاستفادة من الدعم الأوروبي في مواجهة التهديدات الأمنية وتعزيز مكانتها الإقليمية باعتبارها فاعلًا أساسياً في المنطقة. ويُظهر هذا الأمر أن العلاقات الجزائرية الأوروبية أصبحت تتجاوز الطابع الاقتصادي التقليدي لتأخذ أبعاداً سياسية وأمنية واستراتيجية أكثر شمولًا.[2]

الفرع الثاني: مضمون اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية وأبعادها

تُعتبر اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية من أبرز الاتفاقيات التي وقعتها الجزائر مع الاتحاد الأوروبي، لأنها وضعت إطاراً شاملًا ينظم العلاقات بين الطرفين في مختلف المجالات

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وقد تم توقيع هذه الاتفاقية سنة 2002 ودخلت حيز التنفيذ سنة 2005، في مرحلة كانت فيها الجزائر تسعى إلى إعادة بناء اقتصادها والانفتاح أكثر على العالم الخارجي، بينما كان الاتحاد الأوروبي يعمل على توسيع علاقاته مع دول جنوب المتوسط من أجل تحقيق الاستقرار وضمان مصالحه الاقتصادية والأمنية في المنطقة. وجاءت هذه الاتفاقية لتُعبر عن رغبة الطرفين في بناء علاقة طويلة المدى تقوم على التعاون

[1] أحمد زغدار، "اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 7، 2010، ص 103.

[2] المرجع نفسه، ص 107.

والحوار وتبادل المصالح، خاصة أن الجزائر تُعد شريكاً مهماً للاتحاد الأوروبي بحكم موقعها الجغرافي وإمكاناتها الاقتصادية ودورها الإقليمي في منطقة المتوسط والساحل.[1]

وقد تضمن مضمون اتفاقية الشراكة عدة مجالات، كان أبرزها الجانب السياسي الذي ركز على تعزيز الحوار والتشاور بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حول القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

كما أكدت الاتفاقية على أهمية احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة القانون باعتبارها من الأسس التي تقوم عليها العلاقات بين الطرفين. وكان الاتحاد الأوروبي يرى أن الاستقرار السياسي في دول جنوب المتوسط مرتبط بضرورة تشجيع الإصلاحات السياسية وتعزيز الحكم الرشيد، في حين كانت الجزائر حريصة على الحفاظ على سيادتها الوطنية وعدم السماح بأي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية، لذلك تعاملت بحذر مع بعض الطروحات الأوروبية المتعلقة بالإصلاح السياسي وحقوق الإنسان[2]

أما البعد الاقتصادي، فقد شكّل العنصر الأهم في اتفاقية الشراكة، حيث نصت الاتفاقية على إقامة منطقة تبادل حر تدريجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال إزالة الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية الأوروبية خلال فترة زمنية محددة. كما هدفت الاتفاقية إلى تشجيع الاستثمارات الأوروبية في الجزائر وتسهيل المبادلات التجارية ونقل التكنولوجيا والخبرات الحديثة. وكانت الجزائر تأمل من خلال هذا الانفتاح الاقتصادي في تطوير اقتصادها الوطني والاستفادة من التجربة الأوروبية في مجالات الصناعة والتسيير والاستثمار، غير أن هذا التوجه أثار مخاوف كبيرة داخل الجزائر بسبب ضعف تنافسية المؤسسات الوطنية مقارنة

[1] عمار عمورة، الشراكة الجزائرية الأوروبية: الواقع والآفاق، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 51.

[2] عبد القادر مساعدية، "العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار الشراكة الأورو متوسطية"، مجلة الدراسات المتوسطية، جامعة الجزائر، العدد 5، 2016، ص 94.

بالشركات الأوروبية، الأمر الذي جعل الكثير من الاقتصاديين يعتبرون أن الاتفاقية استفاد منها الاتحاد الأوروبي أكثر من الجزائر.[3]وشملت الاتفاقية أيضاً بعداً مالياً وتنموياً، حيث التزم الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات مالية وتقنية لدعم مشاريع الإصلاح والتنمية في الجزائر. وقد تم توجيه هذه المساعدات نحو عدة قطاعات، مثل تحديث الإدارة، وتحسين مناخ الاستثمار، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير التعليم والتكوين المهني. كما ساهم الاتحاد الأوروبي في تمويل برامج تهدف إلى عصرنة الاقتصاد الجزائري ورفع قدرته على الاندماج في الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، فإن العديد من الباحثين يرون أن هذه المساعدات بقيت محدودة مقارنة بحجم التحديات الاقتصادية التي كانت تواجه الجزائر، خاصة في ظل استمرار التبعية للمحروقات وضعف الإنتاج الوطني خارج قطاع الطاقة.[1]

وإلى جانب الجوانب السياسية والاقتصادية، اهتمت اتفاقية الشراكة أيضاً بالبعد الاجتماعي والثقافي، حيث أكدت على ضرورة تعزيز التعاون في مجالات التعليم والبحث العلمي والتكوين المهني والثقافة. كما شجعت الاتفاقية على توسيع التبادل الثقافي والإنساني بين الجزائر وأوروبا، خاصة من خلال دعم برامج التعاون الجامعي والعلمي. واهتمت كذلك بقضايا الهجرة والجالية الجزائرية المقيمة في الدول الأوروبية، باعتبارها عنصراً مهماً في العلاقات بين الطرفين. وقد حاول الاتحاد الأوروبي من خلال هذا البعد تعزيز التقارب الثقافي ونشر قيم الحوار والانفتاح، بينما رأت الجزائر في هذا التعاون فرصة للاستفادة من الخبرات الأوروبية في مجال تطوير التعليم وتنمية الموارد البشرية.[2]

[1] أحمد زغدار، "اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 7، 2010، ص 110.

[2] محمد بن حسين، العلاقات الجزائرية الأوروبية بين الشراكة والتبعية، دار الخلدونية، الجزائر، 2014، ص 127.

كما أعطت اتفاقية الشراكة أهمية كبيرة للبعد الأمني، خاصة بسبب التحديات الأمنية التي تعرفها منطقة المتوسط والساحل، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والاتجار بالمخدرات والأسلحة. ولهذا نصت الاتفاقية على تعزيز التعاون الأمني وتبادل المعلومات والخبرات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لمواجهة هذه التهديدات. وقد اكتسب هذا الجانب أهمية خاصة بعد تصاعد المخاوف الأوروبية من انتشار الإرهاب والهجرة غير النظامية القادمة من جنوب المتوسط، في حين سعت الجزائر إلى استغلال هذا التعاون لتعزيز قدراتها الأمنية وتأكيد دورها كقوة إقليمية فاعلة في مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار في المنطقة[1].

ورغم الأهداف التي جاءت بها اتفاقية الشراكة، إلا أن تطبيقها أظهر وجود عدة صعوبات واختلالات، خاصة في المجال الاقتصادي. فقد أدى تحرير التجارة إلى زيادة الواردات الأوروبية نحو الجزائر بشكل كبير، مقابل ضعف الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، وهو ما تسبب في اختلال الميزان التجاري لصالح الاتحاد الأوروبي. كما شعرت الجزائر أن بعض بنود الاتفاق لا تراعي خصوصيات اقتصادها الوطني ولا تمنح الحماية الكافية للمؤسسات المحلية، الأمر الذي دفعها إلى المطالبة بإعادة النظر في بعض بنود الاتفاقية ومراجعتها بما يضمن تحقيق توازن أكبر في المصالح بين الطرفين. ومع ذلك، بقيت اتفاقية الشراكة الإطار الأساسي الذي يحكم العلاقات الجزائرية الأوروبية، نظراً لما تمثله من أهمية سياسية واقتصادية واستراتيجية للطرفين.[2]

[1] سمير بوعزيز، "التعاون الأمني بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة"، مجلة الدراسات الأمنية، جامعة باتنة، العدد 4، 2018، ص 59.

[2] محمد بن حسين، مرجع سابق، ص 133.

الفرع الثالث: انعكاسات الشراكة الجزائرية الأوروبية

كان لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي انعكاسات متعددة شملت الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية، حيث مثّل هذا الاتفاق مرحلة جديدة في طبيعة العلاقات بين الطرفين. فمنذ دخوله حيز التنفيذ سنة 2005، سعت الجزائر إلى الاستفادة من الامتيازات التي توفرها الشراكة، خاصة في مجالات التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا، بينما عمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز حضوره الاقتصادي والسياسي في الجزائر باعتبارها شريكاً استراتيجياً في منطقة المتوسط. وقد ظهرت آثار هذه الشراكة بشكل واضح على الاقتصاد الجزائري من خلال زيادة حجم المبادلات التجارية والانفتاح التدريجي على الأسواق الأوروبية، غير أن هذه الانعكاسات لم تكن إيجابية بالكامل، إذ رافقتها عدة تحديات وصعوبات أثارت نقاشاً واسعاً داخل الجزائر حول مدى استفادة الاقتصاد الوطني من هذه الشراكة.[1]

وعلى المستوى الاقتصادي، ساهمت الشراكة الجزائرية الأوروبية في توسيع المبادلات التجارية بين الطرفين، حيث أصبح الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر سواء من حيث الصادرات أو الواردات. كما سمحت الاتفاقية بدخول المنتجات الأوروبية إلى السوق الجزائرية بتسهيلات جمركية كبيرة، الأمر الذي أدى إلى تنوع السلع المتوفرة في السوق المحلية وتحسين بعض الخدمات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي. غير أن هذا الانفتاح الاقتصادي أدى في المقابل إلى ارتفاع كبير في حجم الواردات الأوروبية، خاصة المنتجات الصناعية والغذائية، مقابل بقاء الصادرات الجزائرية محدودة ومتركزة أساساً في قطاع المحروقات. وقد تسبب ذلك في اختلال الميزان التجاري وزيادة تبعية الاقتصاد الجزائري للأسواق الأوروبية، إضافة إلى

[1] عمار عمورة، الشراكة الجزائرية الأوروبية: الواقع والآفاق، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 73.

تعرض العديد من المؤسسات الوطنية لصعوبات بسبب عدم قدرتها على منافسة المنتجات الأوروبية من حيث الجودة والسعر.[1]

كما انعكست الشراكة الأوروبية على قطاع الاستثمار في الجزائر، حيث سعت السلطات الجزائرية إلى جذب الاستثمارات الأوروبية والاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا الحديثة التي يمتلكها الاتحاد الأوروبي. وقد شهدت بعض القطاعات الاقتصادية دخول شركات أوروبية للاستثمار في مجالات الطاقة والبنوك والاتصالات والخدمات، وهو ما ساهم نسبياً في نقل بعض الخبرات وتحسين أساليب التسيير والإنتاج. غير أن حجم الاستثمارات الأوروبية بقي دون المستوى المتوقع، بسبب عدة عوامل تتعلق بالمناخ الاستثماري في الجزائر، مثل التعقيدات الإدارية وعدم الاستقرار التشريعي وضعف البنية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات. ولهذا يرى الكثير من الباحثين أن الشراكة لم تحقق النتائج المرجوة فيما يخص تنويع الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات الأجنبية بشكل فعّال.[2]

أما من الناحية السياسية، فقد ساهمت الشراكة الجزائرية الأوروبية في تعزيز الحوار السياسي بين الطرفين، حيث أصبحت الجزائر تشارك بانتظام في الاجتماعات والآليات المشتركة التي ينظمها الاتحاد الأوروبي في إطار التعاون الأورو متوسطي. كما سمحت هذه الشراكة بتبادل وجهات النظر حول القضايا الإقليمية والدولية، خاصة الملفات المتعلقة بالأمن في منطقة الساحل والهجرة والطاقة. غير أن العلاقات السياسية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عرفت أحياناً بعض التوترات بسبب اختلاف الرؤى حول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث كانت الجزائر ترفض أي تدخل أوروبي في شؤونها الداخلية وتؤكد تمسكها بمبدأ السيادة

[1] أحمد زغدار، "اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 7، 2010، ص 114.

[2] محمد بن حسين، العلاقات الجزائرية الأوروبية بين الشراكة والتبعية، دار الخلدونية، الجزائر، 2014، ص 142.

الوطنية. ورغم ذلك، استمر التعاون السياسي بين الطرفين بحكم المصالح المشتركة التي تجمعهما.[1]

وعلى الصعيد الاجتماعي والثقافي، ساهمت الشراكة في تطوير برامج التعاون في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني، حيث استفاد عدد من الطلبة والباحثين الجزائريين من برامج التبادل والتكوين الأوروبية. كما ساعد التعاون الثقافي على تعزيز التواصل بين الشعوب وتقوية العلاقات الإنسانية بين الجزائر وأوروبا، خاصة في ظل وجود جالية جزائرية كبيرة داخل الدول الأوروبية. إضافة إلى ذلك، دعمت بعض البرامج الأوروبية مشاريع

مرتبطة بالتنمية المحلية والمجتمع المدني وتحسين الخدمات الاجتماعية. ومع ذلك، فإن أثر هذه البرامج بقي محدوداً مقارنة بحجم التحديات الاجتماعية التي تواجهها الجزائر، مثل البطالة وضعف التنمية المحلية والهجرة غير الشرعية[2].

وفي الجانب الأمني، أدت الشراكة الجزائرية الأوروبية إلى تعزيز التعاون بين الطرفين في مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة، خاصة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية. وقد اكتسب هذا التعاون أهمية كبيرة بسبب الموقع الجغرافي للجزائر ودورها المحوري في منطقة الساحل الإفريقي، حيث أصبحت الجزائر شريكاً أساسياً للاتحاد الأوروبي في مجال

مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار الإقليمي. كما تم تعزيز تبادل المعلومات والخبرات الأمنية بين الجانبين، وهو ما ساهم في دعم الجهود الأمنية الجزائرية لمواجهة التحديات المتزايدة في المنطقة. غير أن الجزائر ظلت حريصة على أن يكون هذا

[1] عبد القادر مساعدية، "العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار الشراكة الأورو متوسطية"، مجلة الدراسات المتوسطية، جامعة الجزائر، العدد 5، 2016، ص 99.

[2] عبد الكريم بوطالب، "الأبعاد الاجتماعية والثقافية للشراكة الأورو متوسطية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة وهران، العدد 12، 2015، ص 82.

التعاون قائماً على مبدأ الاحترام المتبادل وعدم المساس بسيادتها الوطنية[1]. ورغم ما حققته الشراكة الجزائرية الأوروبية من نتائج في بعض المجالات، إلا أن تقييمها داخل الجزائر ظل محل جدل واسع، خاصة من الناحية الاقتصادية. فقد اعتبر عدد من الباحثين والخبراء أن الاتحاد الأوروبي كان المستفيد الأكبر من الاتفاق، بسبب هيمنة المنتجات الأوروبية على السوق الجزائرية واستمرار اعتماد الجزائر على تصدير المحروقات فقط. كما أن الاقتصاد الجزائري لم يتمكن من تحقيق اندماج فعلي في الاقتصاد العالمي أو بناء قاعدة إنتاجية قوية قادرة على المنافسة. ولهذا طالبت الجزائر في السنوات الأخيرة بإعادة النظر في بعض بنود اتفاق الشراكة بما يضمن حماية الاقتصاد الوطني وتحقيق توازن أكبر في العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، مع الحفاظ في الوقت نفسه على التعاون السياسي والأمني والاستراتيجي بين الطرفين.

[1] سمير بوعزيز، "التعاون الأمني بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة"، مجلة الدراسات الأمنية، جامعة باتنة، العدد 4، 2018، ص 63.

الفصل الثاني

مكانة الجزائر في سياسة الجوار

تعد العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من أهم العلاقات التي فرضتها التحولات الدولية والإقليمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، خاصة مع تزايد الاهتمام الأوروبي بدول الجوار الجنوبي بعد نهاية الحرب الباردة. فقد سعى الاتحاد الأوروبي إلى بناء شبكة من العلاقات والشراكات مع الدول المتوسطية من أجل ضمان الأمن والاستقرار وحماية مصالحه الاقتصادية والسياسية، وهو ما تجسد من خلال اعتماد

سياسة الجوار الأوروبية باعتبارها إطاراً جديداً للتعاون مع الدول المجاورة. وفي المقابل، مثّلت هذه السياسة بالنسبة للجزائر مجالًا مهماً لإعادة تنظيم علاقاتها الخارجية مع أوروبا، خاصة في ظل التحديات الأمنية والاقتصادية التي عرفتها المنطقة. وعليه، يهدف هذا الفصل إلى دراسة مكانة الجزائر ضمن سياسة الجوار الأوروبية، من خلال التطرق إلى مفهوم هذه السياسة ونشأتها، ثم تحليل مختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية التي تحكم العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطارها.

المبحث الاول: ماهية سياسة الجوار

أصبحت الجزائر تحتل مكانة متزايدة في السياسة الخارجية لـ الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد إطلاق سياسة الجوار الأوروبية التي هدفت إلى تعزيز التعاون مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط. ويعود ذلك إلى الأهمية الجيوسياسية التي تتمتع بها الجزائر، سواء من خلال موقعها الاستراتيجي أو إمكاناتها الاقتصادية والطاقوية، بالإضافة إلى دورها في معالجة القضايا الأمنية المرتبطة بمكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية. كما أن العلاقات الجزائرية الأوروبية شهدت تطوراً ملحوظاً في إطار اتفاقية الشراكة وبرامج التعاون المختلفة، الأمر الذي جعل الجزائر شريكاً أساسياً ضمن الرؤية الأوروبية الجديدة تجاه منطقة المتوسط. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا المبحث إلى إبراز مفهوم سياسة الجوار الأوروبية وظروف نشأتها، ثم توضيح مكانة الجزائر داخل هذه السياسة والأبعاد التي تحكم طبيعة العلاقة بين الطرفين.

المطلب الأول: تعريف ونشأة سياسة الجوار الأوروبية

جاءت سياسة الجوار الأوروبية كنتيجة مباشرة للتحولات التي شهدها النظام الدولي بعد توسع الاتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقية، حيث وجد الاتحاد نفسه أمام ضرورة بناء علاقات جديدة مع الدول المجاورة له من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في محيطه الإقليمي. وقد سعت هذه السياسة إلى إنشاء إطار شامل للتعاون يقوم على الحوار السياسي والتكامل الاقتصادي ودعم الإصلاحات، مع التركيز على تعزيز الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تُعد من أكثر المناطق ارتباطاً بالمصالح الأوروبية.[1] كما مثّلت هذه السياسة امتداداً للمساعي الأوروبية الرامية إلى توسيع نفوذها السياسي والاقتصادي خارج حدودها التقليدية، خاصة في ظل التحديات الأمنية والاقتصادية المشتركة بين ضفتي المتوسط. لذلك

[1] عبد القادر بن دعماش، سياسة الجوار الأوروبية وأثرها على العلاقات الأورو متوسطية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2019، ص 63-66.

فإن فهم طبيعة سياسة الجوار الأوروبية يقتضي التطرق إلى مفهومها وأهدافها، ثم دراسة الظروف والخلفيات التي ساهمت في نشأتها وتطورها[1]

الفرع الأول: تعريف سياسة الجوار الأوروبية

ظهرت سياسة الجوار الأوروبية كأحد أهم التوجهات الجديدة التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في إطار سياسته الخارجية، خاصة بعد التحولات الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة والتوسع الأوروبي نحو دول أوروبا الشرقية. فقد وجد الاتحاد الأوروبي نفسه أمام تحديات جديدة مرتبطة بضرورة تأمين حدوده الخارجية والحفاظ على الاستقرار في المناطق المجاورة له، الأمر الذي دفعه إلى وضع سياسة تهدف إلى بناء علاقات تعاون وشراكة مع الدول المحيطة به، دون أن تصل هذه العلاقات إلى مستوى العضوية الكاملة داخل الاتحاد.[1]

وفي هذا السياق، تُعرَّف سياسة الجوار الأوروبية على أنها إطار سياسي واستراتيجي أطلقه الاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز التعاون مع الدول المجاورة له في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية. وتهدف هذه السياسة إلى إنشاء فضاء من الاستقرار والازدهار المشترك بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار، من خلال دعم التنمية الاقتصادية، وتشجيع الإصلاحات السياسية، وتوسيع مجالات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف. كما تقوم هذه السياسة على فكرة أساسية تتمثل في تحقيق المصالح المشتركة، حيث يسعى الاتحاد الأوروبي إلى حماية أمنه ومصالحه الاقتصادية، وفي المقابل تستفيد الدول الشريكة من الامتيازات الاقتصادية وبرامج الدعم والمساعدات الأوروبية[2] ولم تأتِ سياسة الجوار

[1] نادية زروقي، سياسة الجوار الأوروبية: الأهداف والآليات، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة سطيف 2، العدد 08، 2020، ص 114.

[2] عبد القادر بن دعماش، سياسة الجوار الأوروبية وأثرها على العلاقات الأورو متوسطية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2019، ص -67. 63

الأوروبية من فراغ، بل شكلت امتداداً للسياسات المتوسطية السابقة التي انتهجها الاتحاد الأوروبي، وعلى رأسها الشراكة الأورو متوسطية المنبثقة عن مسار برشلونة سنة 1995. غير أن سياسة الجوار جاءت أكثر شمولًا ووضوحاً، لأنها لم تركز فقط على الجانب الاقتصادي، بل شملت كذلك الأبعاد السياسية والأمنية والثقافية، حيث سعى الاتحاد الأوروبي من خلالها إلى نشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الراشد، إضافة إلى تعزيز التعاون في مجالات

مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة كما تعتمد سياسة الجوار الأوروبية على مجموعة من الآليات والأدوات العملية التي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة، من بينها مخططات العمل الثنائية، وبرامج التعاون المالي والتقني، وآليات

الحوار السياسي المنتظم. ويقوم هذا التعاون على مبدأ المشروطية، أي ربط الامتيازات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي بمدى التزام الدول الشريكة بتنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية تتوافق مع الرؤية الأوروبية. وقد منح هذا المبدأ للاتحاد الأوروبي قدرة أكبر على التأثير في السياسات الداخلية لبعض دول الجوار[1].

وقد شملت هذه السياسة عدداً من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، من بينها الجزائر، المغرب، تونس، ومصر، إضافة إلى بعض دول أوروبا الشرقية والقوقاز. غير أن الجزائر حظيت بمكانة خاصة ضمن هذه السياسة بالنظر إلى أهميتها الاستراتيجية، سواء من حيث موقعها الجغرافي أو إمكاناتها الطاقوية ودورها الأمني في المنطقة المتوسطية والساحل الإفريقي، الأمر الذي جعلها شريكاً مهماً بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

ومن خلال ذلك يمكن القول إن سياسة الجوار الأوروبية لم تكن مجرد وسيلة لتعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول المجاورة، بل مثلت أداة استراتيجية يسعى الاتحاد الأوروبي من

[1] نادية زروقي، سياسة الجوار الأوروبية: الأهداف والآليات، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة سطيف 2، العدد 08، 2020، ص 111-115.

خلالها إلى توسيع نفوذه السياسي والاقتصادي والأمني في محيطه الإقليمي، بما يضمن حماية مصالحه وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار في المناطق المجاورة له.[1]

وقد ارتبطت سياسة الجوار الأوروبية منذ بدايتها بمحاولة الاتحاد الأوروبي تجنب ظهور أزمات جديدة على حدوده الخارجية، خاصة بعد التوسع الذي شهده الاتحاد سنة 2004، إذ أصبحت الدول الأوروبية تخشى من انتقال مشكلات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي من الدول المجاورة إليها. ولهذا ركزت هذه السياسة على دعم الاستقرار الداخلي للدول الشريكة، من خلال تشجيع التنمية الاقتصادية وتحسين الأوضاع الاجتماعية وتعزيز التعاون الأمني، باعتبار أن استقرار دول الجوار ينعكس بشكل مباشر على أمن واستقرار الاتحاد الأوروبي نفسه[1].

كما سعت سياسة الجوار الأوروبية إلى خلق نوع من التكامل الاقتصادي التدريجي بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة، وذلك عبر فتح الأسواق وتشجيع المبادلات التجارية وتسهيل حركة الاستثمارات الأوروبية نحو دول الجنوب المتوسطي. وقد اعتبر الاتحاد الأوروبي أن تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه الدول من شأنه التقليل من ظواهر الهجرة غير الشرعية والبطالة والفقر، وهي التحديات التي أصبحت تشكل هاجساً حقيقياً بالنسبة للدول الأوروبية خلال السنوات الأخيرة[2].

ومن بين الخصائص التي تميز سياسة الجوار الأوروبية أنها تعتمد على مبدأ "التفريق" أو "التمييز"، أي أن الاتحاد الأوروبي لا يتعامل مع جميع الدول المجاورة بنفس الطريقة، بل يحدد طبيعة العلاقة مع كل دولة وفقاً لمصالحه معها ومدى استجابتها للإصلاحات المطلوبة.

---

[1] عبد القادر بن دعماش، سياسة الجوار الأوروبية وأثرها على العلاقات الأورو متوسطية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2019، ص 63-67.

[2] نادية زروقي، سياسة الجوار الأوروبية: الأهداف والآليات، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة سطيف 2، العدد 08، 2020، ص 111-115.

ولذلك تختلف مستويات التعاون والامتيازات الممنوحة من دولة إلى أخرى، وهو ما جعل بعض الدول المتوسطية تحظى بعلاقات أكثر تقدماً مقارنة بغيرها[1].

وقد أولى الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة للجانب الأمني ضمن سياسة الجوار الأوروبية، خاصة بعد تصاعد التهديدات المرتبطة بالإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والهجرة السرية.

ولهذا عزز الاتحاد تعاونه الأمني مع دول جنوب المتوسط، وعلى رأسها الجزائر، التي تمتلك خبرة واسعة في مجال مكافحة الإرهاب

والجماعات المسلحة، الأمر الذي جعلها شريكاً مهماً في الاستراتيجية الأمنية الأوروبية بالمنطقة

الفرع الثاني: نشأة سياسة الجوار الأوروبية

تعود نشأة سياسة الجوار الأوروبية إلى مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، عندما بدأ الاتحاد الأوروبي في إعادة النظر في سياسته الخارجية تجاه محيطه الإقليمي. فقد أدت التحولات الدولية وتوسع الاتحاد نحو دول أوروبا الشرقية إلى بروز حدود جديدة أكثر حساسية، تجمع بين دول أعضاء متقدمة وأخرى مجاورة تعاني من تحديات سياسية واقتصادية وأمنية، وهو ما جعل الاتحاد الأوروبي يفكر في إطار جديد يضمن الاستقرار في هذه المناطق دون منح العضوية الكاملة للدول المجاورة[2].

ومع بداية الألفية الجديدة، خاصة بعد توسع سنة 2004، أصبح الاتحاد الأوروبي محاطاً بدول جديدة تختلف في مستويات التنمية والاستقرار، الأمر الذي دفعه إلى تبني سياسة تهدف إلى "تطويق عدم الاستقرار" بدل الاكتفاء بمراقبته. ومن هنا جاءت فكرة سياسة الجوار

[1] محمد الأمين بن يحي، العلاقات الجزائرية الأوروبية في ظل سياسة الجوار الأوروبية، مجلة الدراسات السياسية، جامعة وهران 2، العدد 15، 2022، ص 76-79.

[2] عبد القادر بن دعماش، سياسة الجوار الأوروبية وأثرها على العلاقات الأورو متوسطية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2019، ص 70-74.

الأوروبية كوسيلة لبناء علاقات تعاون منظمة مع دول الجوار في الجنوب والشرق، بهدف حماية الأمن الأوروبي وتعزيز الاستقرار الإقليمي[1].

هذا وقد لعبت المفوضية الأوروبية دوراً أساسياً في بلورة هذه السياسة، حيث أصدرت سنة 2003 وثيقة مهمة حملت عنوان أوروبا الموسعة – الجوار، دعت فيها إلى إنشاء إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة يقوم على التعاون بدل الإقصاء، وعلى الشراكة بدل العزلة. وكانت الفكرة الأساسية هي تجنب خلق فجوة جديدة بين الاتحاد الأوروبي والدول المحيطة به

بعد عملية التوسع وفي سنة 2004 تم الإعلان رسمياً عن إطلاق سياسة الجوار الأوروبية، باعتبارها إطاراً شاملًا ينظم العلاقات مع دول الجوار سواء في الجنوب المتوسطي أو في أوروبا الشرقية. وقد ركزت هذه السياسة على تقديم دعم اقتصادي ومالي وتقني مقابل تشجيع الإصلاحات السياسية والاقتصادية داخل الدول الشريكة، بما يساهم في تعزيز الاستقرار والتنمية[2].

كما أن هذه السياسة لم تنشأ بمعزل عن التجارب السابقة، بل جاءت امتداداً لتجربة الشراكة الأورو متوسطية التي أطلقت في مسار برشلونة سنة 1995. غير أن محدودية نتائج هذه الشراكة دفعت الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد مقاربة جديدة أكثر مرونة، تقوم على التعامل مع كل دولة بشكل منفصل وفق خصوصياتها، بدل اعتماد سياسة موحدة للجميع ومن العوامل المهمة التي ساهمت في نشأة هذه السياسة أيضاً تصاعد التهديدات الأمنية العابرة للحدود،

مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة. وقد أصبحت هذه القضايا مصدر قلق

[1] نادية زروقي، سياسة الجوار الأوروبية: الأهداف والآليات، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة سطيف 2، العدد 08، 2020، ص 118-121.

[2] محمد الأمين بن يحي، العلاقات الجزائرية الأوروبية في ظل سياسة الجوار الأوروبية، مجلة الدراسات السياسية، جامعة وهران 2، العدد 15، 2022، ص 82-85.

كبير بالنسبة للدول الأوروبية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مما جعل التعاون مع دول الجوار ضرورة أمنية وليست فقط خياراً سياسياً أو اقتصادياً[1].

كما ارتبطت نشأة سياسة الجوار الأوروبية أيضاً برغبة الاتحاد الأوروبي في نشر قيمه الأساسية مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الراشد، حيث اعتمد مبدأ "المشروطية"، أي ربط المساعدات والدعم الأوروبي بمدى التزام الدول الشريكة بإجراء إصلاحات داخلية. وهذا ما جعل هذه السياسة تحمل في طياتها بعداً سياسياً واضحاً إلى جانب بعدها الاقتصادي.[2]

أما في المنطقة المتوسطية، فقد تعاملت دول الجوار مع هذه السياسة بشكل متفاوت؛ فبينما رأت فيها بعض الدول فرصة لتعزيز التعاون والاستفادة من الدعم الأوروبي، تعاملت
دول أخرى بحذر بسبب التخوف من التدخل في شؤونها الداخلية. وفي هذا السياق، اتخذت الجزائر موقفاً متوازناً يقوم على الاستفادة من التعاون مع الحفاظ على سيادتها وقرارها الوطني[3].

وفي الأخير، يمكن القول إن نشأة سياسة الجوار الأوروبية جاءت استجابة لحاجة استراتيجية لدى الاتحاد الأوروبي تهدف إلى ضمان الاستقرار في محيطه الإقليمي، وتحويل العلاقات مع الدول المجاورة من علاقات تقليدية إلى شراكة منظمة تقوم على المصالح المشتركة، مع الحفاظ
على أمن واستقرار القارة الأوروبية[4]

---

[1] عبد القادر بن دعماش، سياسة الجوار الأوروبية وأثرها على العلاقات الأورو متوسطية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2019، ص 7-74.

[2] محمد الأمين بن يحي، العلاقات الجزائرية الأوروبية في ظل سياسة الجوار الأوروبية، مجلة الدراسات السياسية، جامعة وهران 2، العدد 15، 2022، ص 82-85.

[3] نادية زروقي، سياسة الجوار الأوروبية: الأهداف والآليات، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة سطيف 2، العدد 08، 2020، ص 118-121.

[4] ، مرجع سابق، عبد القادر بن دعماش، ، ص 70-74.

الفرع الثالث: الأهداف والمبادئ

تُعد سياسة الجوار الأوروبية التي أطلقها الاتحاد الأوروبي من السياسات الخارجية التي تحمل في جوهرها رؤية استراتيجية بعيدة المدى، هدفها الأساسي إعادة تنظيم علاقات الاتحاد مع محيطه الإقليمي بطريقة تضمن له الاستقرار والأمن والفاعلية الاقتصادية. وقد جاءت هذه السياسة في سياق دولي متغير اتسم بتزايد التهديدات العابرة للحدود وتوسع دائرة الأزمات في المناطق المجاورة لأوروبا، مما جعل الاتحاد الأوروبي يعتبر أن استقرار الدول المجاورة له لم يعد مسألة خارجية، بل أصبح جزءاً من أمنه الداخلي[1]

ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن الهدف المركزي لسياسة الجوار الأوروبية يتمثل في بناء "حزام من الاستقرار" حول الاتحاد الأوروبي، من خلال دعم الدول المجاورة في مسارات الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري. فالاتحاد الأوروبي يسعى إلى تشجيع أنظمة حكم أكثر استقرارً وشفافية، قادرة على تسيير شؤونها الداخلية بكفاءة، وذلك عبر برامج التعاون والدعم الفني والمالي.

كما أن هذا التوجه يعكس إدراكاً أوروبياً بأن الفوضى أو عدم الاستقرار في دول الجوار يمكن أن ينعكس مباشرة على أمن القارة الأوروبية[2] إلى جانب ذلك، تولي هذه السياسة أهمية كبيرة للبعد الاقتصادي، حيث تهدف إلى تعزيز الاندماج الاقتصادي التدريجي بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار، من خلال توسيع مجالات التبادل التجاري، وتشجيع الاستثمار، وفتح الأسواق بشكل تدريجي ومنظم. ويُنظر إلى هذا الهدف باعتباره وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية في

[1] عبد القادر بن دعماش، سياسة الجوار الأوروبية وأثرها على العلاقات الأورو متوسطية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2019، ص 75-79.

[2] نادية زروقي، سياسة الجوار الأوروبية: الأهداف والآليات، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة سطيف 2، العدد 08، 2020، ص 122-126.

الدول الشريكة، وفي الوقت نفسه ضمان مصالح الاتحاد الأوروبي في توسيع أسواقه وتأمين احتياجاته، خاصة في مجالات الطاقة والمواد الأولية[1].

كما تشمل الأهداف أيضاً تعزيز التعاون في مجالات الأمن والطاقة والهجرة، وهي من القضايا الحساسة التي أصبحت تشكل تحدياً مشتركاً بين الطرفين. ففي الجانب الأمني، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز قدرات الدول الشريكة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. أما في مجال الطاقة، فإن الدول الأوروبية تولي أهمية خاصة لاستقرار إمدادات الطاقة القادمة من دول جنوب المتوسط، وعلى رأسها الجزائر التي تُعد فاعلًا أساسياً في سوق الطاقة الإقليمي

والدولي وفيما يتعلق بالمبادئ التي تقوم عليها سياسة الجوار الأوروبية، فهي تعكس طبيعة العلاقة التي يريد الاتحاد الأوروبي بناءها مع دول الجوار. ويأتي في مقدمتها مبدأ الشراكة، الذي يقوم على فكرة التعاون المتبادل بين الطرفين، بحيث لا تكون العلاقة قائمة على التبعية، بل على تقاسم المصالح والمسؤوليات في إطار تعاون منظم يخدم الطرفين.

كما يُعد مبدأ المشروطية من أهم الركائز التي تستند إليها هذه السياسة، حيث يقوم الاتحاد الأوروبي بربط حجم الدعم والمساعدات الموجهة للدول الشريكة بمدى التزامها بتنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية محددة. ويهدف هذا المبدأ إلى دفع الدول نحو تحسين أنظمتها الإدارية والسياسية، بما يتماشى مع المعايير التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي، خصوصاً في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الراشد[2].

ومن المبادئ الأساسية أيضاً مبدأ "التفريق"، الذي يعني أن الاتحاد الأوروبي لا يتعامل مع جميع الدول بنفس المستوى أو بنفس الأدوات، بل يراعي خصوصية كل دولة وطبيعة

[1] مرجع سابق، عبد القادر بن دعماش، ، ص 75-79 .

[2] عبد القادر بن دعماش، سياسة الجوار الأوروبية وأثرها على العلاقات الأورو متوسطية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2019، ص 75-79.

علاقتها معه. وهذا ما يفسر وجود تفاوت في مستويات التعاون بين دول الجوار، حيث تحصل بعض الدول على امتيازات أكبر بناءً على درجة التزامها بالإصلاحات أو أهمية موقعها الاستراتيجي[1].

كما تقوم هذه السياسة على مبدأ "الملكية المشتركة"، الذي يفترض أن تكون برامج التعاون والإصلاح ناتجة عن حوار وتفاهم بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة، وليس مفروضة بشكل أحادي. ويهدف هذا المبدأ إلى ضمان فعالية أكبر للمشاريع التنموية، من خلال إشراك الدول المعنية في تحديد أولوياتها وفق احتياجاتها الوطنية[2].

وبشكل عام، يمكن القول إن أهداف ومبادئ سياسة الجوار الأوروبية تكشف عن طبيعة مزدوجة لهذه السياسة، فهي من جهة تسعى إلى تحقيق التنمية والاستقرار في دول الجوار، ومن جهة أخرى تهدف إلى حماية مصالح الاتحاد الأوروبي وتعزيز نفوذه في محيطه الإقليمي. وبالتالي فهي سياسة تقوم على التوازن بين التعاون والمصالح الاستراتيجية، رغم أن هذا التوازن يظل في كثير من الأحيان محل نقاش بين الباحثين والدول الشريكة.

المطلب الثاني: موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية

منذ إطلاق الاتحاد الأوروبي لسياسة الجوار الأوروبية، لم يكن موقف الجزائر متماهياً بالكامل مع هذه السياسة، بل اتسم بنوع من التحفظ والرفض غير الصريح في بعض المراحل. ويعود هذا الموقف إلى طبيعة العلاقة التاريخية بين الطرفين، وإلى حساسية الجزائر تجاه أي مقاربة قد تُفهم على أنها تدخل في شؤونها الداخلية أو إعادة صياغة لعلاقاتها الخارجية وفق

[1] نادية زروقي، سياسة الجوار الأوروبية: الأهداف والآليات، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة سطيف 2، العدد 08، 2020، ص 122-126.

[2] محمد الأمين بن يحي، العلاقات الجزائرية الأوروبية في ظل سياسة الجوار الأوروبية، مجلة الدراسات السياسية، جامعة وهران 2، العدد 15، 2022، ص 86-89.

شروط أوروبية جاهزة. ولذلك تعاملت الجزائر مع سياسة الجوار بوصفها إطاراً تعاونياً يمكن الاستفادة من بعض آلياته، دون الالتزام الكامل برؤيتها السياسية.

الفرع الأول: الجزائر ترفض سياسة الجوار

يمكن القول إن موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية اتسم منذ البداية بنوع من التحفظ الواضح، حيث لم تُبدِ قبولًا كاملًا لهذه السياسة كما طرحها الاتحاد الأوروبي، بل فضّلت التعامل معها بحذر شديد. ويعود هذا الموقف إلى قناعة الجزائر بأن هذه السياسة لا تخرج عن كونها إطاراً يهدف إلى إعادة تنظيم العلاقات مع دول الجوار وفق رؤية أوروبية بالأساس، وهو ما قد يحدّ من استقلالية القرار الوطني الجزائري[1].

ومن أهم أسباب رفض الجزائر لهذه السياسة، أنها رأت فيها امتداداً لمقاربة غير متوازنة في العلاقات الأورو-متوسطية، تقوم على فرض شروط سياسية واقتصادية مقابل تقديم الدعم والتعاون. فالجزائر اعتبرت أن مبدأ المشروطية الذي تقوم عليه سياسة الجوار قد يمس بسيادتها الوطنية، لأنه يربط التعاون الاقتصادي بالإصلاحات السياسية وفق معايير يحددها الطرف الأوروبي كما أن الجزائر كانت ترى أن علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي منظمة أصلًا من خلال اتفاق الشراكة الموقع سنة 2002، والذي دخل حيز التنفيذ لاحقاً، وبالتالي فإن إدخالها ضمن إطار سياسة الجوار الأوروبية قد يُعتبر تكراراً أو إعادة صياغة للعلاقة بشكل لا يخدم التوازن بين الطرفين.

لذلك فضلت الجزائر الحفاظ على الإطار التعاقدي القائم بدل الانخراط الكامل في آليات سياسة الجوار

إضافة إلى ذلك، ارتبط موقف الرفض الجزئي للجزائر بمبدأ أساسي في سياستها الخارجية، وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. فالحكومة الجزائرية كانت تعتبر

[1] عبد القادر بن دعماش، سياسة الجوار الأوروبية وأثرها على العلاقات الأورو متوسطية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2019، ص 90-94.

أن بعض مضامين سياسة الجوار، خاصة المتعلقة بالإصلاحات السياسية والحكم الراشد، قد تُفهم على أنها تدخل غير مباشر في الخيارات السيادية للدولة. وهذا ما جعل الجزائر تتعامل مع هذه السياسة بحذر شديد وتجنب الانخراط العميق فيها[1].

كما أن الطابع الأمني والاقتصادي غير المتوازن في هذه السياسة ساهم أيضاً في تعزيز موقف الجزائر الرافض نسبياً لها، حيث رأت أن الاتحاد الأوروبي يركز بشكل كبير على قضايا مثل الهجرة والأمن والطاقة بما يخدم مصالحه بالدرجة الأولى، في حين لا يعطي نفس
الوزن لأولويات الدول الجنوبية، وعلى رأسها قضايا التنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا[2].

وبالرغم من هذا الموقف المتحفظ، لم تقطع الجزائر علاقاتها مع سياسة الجوار بشكل كامل، بل اختارت التعامل الانتقائي معها، أي الاستفادة من بعض برامج التعاون والمساعدات
التقنية والمالية دون الالتزام الكامل بالإطار السياسي العام للسياسة. وهو ما يعكس مقاربة
براغماتية تقوم على حماية المصالح الوطنية مع الحفاظ على قنوات التعاون مع الاتحاد الأوروبي[3].

ومن الأسباب المهمة أيضاً أن الجزائر ترى أن أولوياتها التنموية لا تتطابق دائماً مع
أولويات الاتحاد الأوروبي. فهي تركز بشكل أساسي على التنمية الاقتصادية، تنويع الاقتصاد
الوطني، نقل التكنولوجيا، وتعزيز الاستثمار، بينما تركز سياسة الجوار بشكل أكبر على ملفات

[1] نادية زروقي، سياسة الجوار الأوروبية: الأهداف والآليات، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة سطيف 2، العدد 08، 2020، ص 128-131.

[2] لعور، راضية، العلاقات الأورو-جزائرية في إطار سياسة الجوار الأوروبية، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة بسكرة، 2019، ص 101-106.

[1] عبد القادر بن دعماش، سياسة الجوار الأوروبية وأثرها على العلاقات الأورو متوسطية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2019، ص 90-94.

الأمن والهجرة والاستقرار السياسي، وهو ما جعل الجزائر تعتبر أن هذه السياسة لا تعكس بشكل كامل احتياجاتها الحقيقية[1].

كما أن الخلفية التاريخية للعلاقات بين الجزائر وأوروبا لعبت دوراً في تشكيل هذا الموقف، حيث إن التجربة الاستعمارية السابقة خلقت حساسية كبيرة تجاه أي سياسة قد تُفهم على أنها تدخل أو توجيه خارجي. لذلك تميل الجزائر دائماً إلى علاقات تقوم على الندية والاحترام المتبادل، وليس على فرض الشروط أو الإملاءات وعلى المستوى العملي، لم ترفض الجزائر سياسة الجوار بشكل مطلق، بل تعاملت معها بطريقة انتقائية، حيث استفادت من بعض برامج التعاون والمشاريع التقنية والمالية دون الانخراط الكامل في الإطار السياسي للسياسة. وهذا يعكس مقاربة براغماتية تهدف إلى تحقيق المصالح الوطنية مع الحفاظ على الاستقلالية في اتخاذ القرار وبالتالي يمكن القول إن رفض الجزائر لسياسة الجوار الأوروبية لم يكن رفضاً مطلقاً، بل كان رفضاً مشروطاً ومبنياً على اعتبارات سيادية واستراتيجية، هدفه الأساسي هو ضمان التوازن في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، دون المساس باستقلالية القرار السياسي والاقتصادي للدولة الجزائرية.

الفرع الثاني: الجزائر تنضم إلى سياسة الجوار الأوروبية

على الرغم من التحفظ الذي أبدته الجزائر في المرحلة الأولى تجاه سياسة الجوار الأوروبية، فإن علاقتها مع هذا الإطار لم تبقَ خارج نطاق التفاعل، بل تطورت بشكل تدريجي وهادئ نحو نوع من الانخراط العملي. فبدلًا من إعلان انضمام رسمي أو تبنٍّ سياسي واضح،

[1] Boukhalfa, A., EU Neighbourhood Policy and Algeria's Strategic Position, Mediterranean Policy Review, University of Algiers, 2021, pp. 33-37.

اختارت الجزائر أسلوب التعامل الانتقائية مع هذه السياسة، بما يسمح لها بالاستفادة من أدوات التعاون التي يقدّمها الاتحاد الأوروبي دون الالتزام الكامل ببعدها السياسي[1].

ويمكن فهم هذا الانخراط الجزائري على أنه نتيجة منطقية لتطور العلاقات الثنائية بين الطرفين، خاصة بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ في منتصف العقد الأول من الألفية. فمع مرور الوقت، بدأت الجزائر تشارك بشكل فعلي في عدد من البرامج والمشاريع المرتبطة بسياسة الجوار، خصوصاً تلك التي تركز على دعم التنمية الاقتصادية، وتحديث الإدارة العمومية، وتحسين البنية التحتية، وتطوير القدرات البشرية[2]، كما أن هذا الانخراط لم يكن سياسياً بقدر ما كان وظيفيا، أي أنه ارتبط بالمشاريع الملموسة أكثر من ارتباطه بالالتزامات السياسية. فالجزائر لم تكن تنظر إلى سياسة الجوار كإطار اندماج سياسي، بل كأداة تعاون تقنية ومالية يمكن استغلالها في مجالات محددة تخدم أولوياتها التنموية. ومن هنا يمكن القول إن العلاقة كانت تقوم على مبدأ الاستفادة دون الاندماج [3]، ومن العوامل التي ساهمت في هذا التوجه، إدراك الجزائر لأهمية الاتحاد الأوروبي كشريك اقتصادي رئيسي، سواء من حيث حجم التبادل التجاري أو من حيث الاستثمارات والتكنولوجيا. لذلك رأت أن المشاركة في برامج سياسة الجوار قد تفتح لها فرصاً إضافية في مجالات الطاقة، النقل، التعليم، والبحث العلمي، دون أن يؤدي ذلك إلى المساس بسيادتها السياسية.

[1] بن عبد الله، أحمد، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي: دراسة في التحولات، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 61-65.

[2] لعور، راضية، العلاقات الأورو-جزائرية في إطار سياسة الجوار الأوروبية، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة بسكرة، 2019، ص 107-111.

[3] خليف، محمد، سياسة الجوار الأوروبية بين الأهداف الأوروبية وردود الفعل المتوسطية، مجلة الدراسات المتوسطية، جامعة وهران 2، 2020، ص 93-96.

كما لعبت التحديات الأمنية المشتركة دوراً مهماً في تعزيز هذا الانخراط، خاصة في ظل تصاعد قضايا الإرهاب والهجرة غير الشرعية في المنطقة المتوسطية والساحل الإفريقي. وقد فرضت هذه التحديات نوعاً من التعاون العملي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في المجال الأمني، حتى وإن ظل هذا التعاون بعيداً عن أي التزام سياسي شامل داخل إطار سياسة الجوار.

ومع ذلك، حافظت الجزائر على موقف واضح يتمثل في رفض أي محاولة لفرض نموذج سياسي موحد أو شروط سياسية مسبقة، حيث كانت تؤكد دائماً على أن التعاون يجب أن يقوم على الاحترام المتبادل والمساواة في السيادة. لذلك فإن انخراطها في سياسة الجوار لم يغير من ثوابتها الأساسية في السياسة الخارجية، بل جاء متناغماً معها كما يمكن الإشارة إلى أن انخراط الجزائر في سياسة الجوار الأوروبية ساهم في إعادة تشكيل بعض آليات التعاون الثنائي مع الاتحاد الأوروبي، حيث أصبحت العلاقة بين الطرفين أكثر تنظيماً من خلال قنوات مؤسساتية منتظمة، مثل اللجان المشتركة والاجتماعات القطاعية. وقد سمح هذا الإطار بتطوير الحوار في مجالات متعددة دون أن يتحول إلى اندماج سياسي كامل داخل سياسة الجوار[1].

ومن جهة أخرى، ساهم هذا الانخراط في إبراز نوع من "الازدواجية التنظيمية" في العلاقات الجزائرية الأوروبية، حيث بقيت الجزائر تتعامل في الوقت نفسه مع اتفاق الشراكة من جهة، ومع بعض أدوات سياسة الجوار من جهة أخرى. هذا الوضع جعل العلاقة أكثر مرونة، لكنه في المقابل خلق نوعاً من التداخل في الآليات والبرامج، ما يستدعي دراسة أعمق في المبحث اللاحق حول كيفية تجسيد هذه السياسة عملياً في الجزائر[2].

[1] بن ساسي، عبد القادر، العلاقات الجزائرية الأوروبية: بين الشراكة والتوازنات الاستراتيجية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد 21، 2019، ص 88-92.

[2] لعور، راضية، العلاقات الأورو-جزائرية في إطار سياسة الجوار الأوروبية، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة بسكرة، العدد 14، 2019، ص 107-111.

كما أن تعامل الجزائر مع سياسة الجوار كشف عن وجود تباين واضح بين التصور الأوروبي للعلاقة، القائم على الاندماج التدريجي، والتصور الجزائري الذي يقوم على التعاون المحدود دون المساس بالسيادة. هذا التباين لم يمنع استمرار التعاون، لكنه جعله يتخذ طابعاً عملياً أكثر منه سياسياً، وهو ما يفسر طبيعة الانخراط الجزئي الذي طبع هذه السياسة في الحالة الجزائرية[1].

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن هذا النوع من الانخراط ساهم في خلق أرضية تعاون واسعة، لكنها غير متجانسة، بين الطرفين، حيث تطورت بعض القطاعات بشكل أسرع من غيرها، خاصة قطاع الطاقة والتجارة، في حين بقيت مجالات أخرى مثل التنسيق السياسي العميق محدودة نسبياً. وهذا ما يفتح المجال لفهم أعمق في المبحث الموالي حول أبعاد هذا التعاون وانعكاساته الفعلية.[2]

وبناءً على ذلك، يمكن اعتبار انخراط الجزائر في سياسة الجوار الأوروبية مرحلة انتقالية في مسار العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، انتقلت فيها من التحفظ إلى التعاون الانتقائي، دون الوصول إلى مستوى الاندماج الكامل، وهو ما يجعل دراسة الواقع العملي لهذه السياسة داخل الجزائر ضرورياً لفهم حدودها وتأثيراتها[3].

[1] خليف، محمد، سياسة الجوار الأوروبية بين الأهداف الأوروبية وردود الفعل المتوسطية، مجلة الدراسات المتوسطية، جامعة وهران 2، العدد 18، 2020، ص 93-96.

[2] بن عبد الله، أحمد، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي: دراسة في التحولات، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 61-65.

[3] Khelladi, N., EU–Algeria Relations within the European Neighbourhood Policy Framework, - Mediterranean Journal of Social Sciences, 2021, pp. 45-50

الفرع الثالث: محددات انخراط الجزائر في سياسة الجوار الأوروبية

رغم أن الجزائر انخرطت بشكل تدريجي في بعض آليات سياسة الجوار الأوروبية، إلا أن هذا الانخراط لم يكن مطلقاً أو شاملًا، بل ظل محكوماً بمجموعة من المحددات السياسية والاستراتيجية التي جعلت التعامل مع هذا الإطار يتم بطريقة حذرة وانتقائية. وقد حرصت الجزائر على تحقيق توازن بين الاستفادة من التعاون مع الاتحاد الأوروبي وبين الحفاظ على استقلالية قرارها الوطني[1].

ويُعد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية من أهم المحددات التي أثرت على طبيعة هذا الانخراط، حيث رفضت الجزائر أي مقاربة أوروبية تربط التعاون الاقتصادي ببرامج إصلاح سياسي مفروضة من الخارج. هذا الموقف جعل مشاركتها داخل سياسة الجوار تركز على الجوانب التقنية والاقتصادية أكثر من الجوانب السياسية[2].

كما يشكل العامل الاقتصادي محدداً أساسياً في هذا التوجه، إذ تعتمد الجزائر بشكل كبير على قطاع المحروقات في تعاملها مع الاتحاد الأوروبي، ما جعل العلاقة بين الطرفين ذات طابع استراتيجي حساس مرتبط بأمن الطاقة. لذلك تعاملت الجزائر بحذر مع أي إطار قد يعيد تشكيل هذه العلاقة بطريقة تمس توازنها الاقتصادي[3]

[1] بن عبد الله، أحمد، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي: دراسة في التحولات، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 61-65.

[2] لعور راضية ، العلاقات الأورو-جزائرية في إطار سياسة الجوار الأوروبية، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة بسكرة، 2019، ص 107-111.

[3] خليف، محمد، سياسة الجوار الأوروبية بين الأهداف الأوروبية وردود الفعل المتوسطية، مجلة الدراسات المتوسطية، جامعة وهران 2، 2020، ص 93-96.

ومن جهة أخرى، لعب العامل الأمني دوراً مهماً في توجيه طبيعة الانخراط الجزائري، خاصة في ظل التهديدات المرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية. وقد دفعت هذه التحديات الجزائر إلى تعزيز تعاونها الأمني العملي مع الاتحاد الأوروبي، لكن دون تحويله إلى اندماج سياسي شامل داخل سياسة الجوار.

كما أن اختلاف الرؤى بين الطرفين يمثل محدداً بارزاً، حيث تنظر الجزائر إلى العلاقات مع الاتحاد الأوروبي من منطق الشراكة المتوازنة والندية، بينما تقوم سياسة الجوار على منطق التقارب التدريجي والاندماج المؤسساتي. هذا التباين في التصورات أدى إلى بقاء الانخراط الجزائري محدوداً ومتحكماً فيه.

وبناءً على هذه المحددات، يمكن القول إن انخراط الجزائر في سياسة الجوار الأوروبية اتسم بطابع "التوازن الحذر"، حيث جمعت بين الانفتاح على التعاون العملي مع الاتحاد الأوروبي وبين الحفاظ على ثوابتها السيادية، وهو ما يمهد لفهم أعمق لواقع هذه السياسة في الجزائر وانعكاساتها في المبحث الموالي.[3]

المبحث الثاني: واقع سياسة الجوار في الج ازئر

يتناول هذا المبحث واقع سياسة الجوار الأوروبية في الجزائر من خلال الانتقال من الإطار النظري إلى مستوى التطبيق العملي، بهدف فهم كيفية تجسّد هذه السياسة على أرض الواقع، وليس فقط من خلال أهدافها المعلنة. ويأتي هذا التحليل في سياق العلاقة المعقدة التي تجمع الجزائر بـ الاتحاد الأوروبي، والتي تقوم على مزيج من التعاون الاقتصادي والتنسيق الأمني، مقابل قدر من التحفظ السياسي تجاه بعض آليات هذه السياسة.

وتكمن أهمية دراسة هذا المبحث في كونه يوضح طبيعة التفاعل الحقيقي بين الطرفين، وكيف تم تطبيق سياسة الجوار عبر برامج ومشاريع ومبادرات مختلفة، خاصة في المجالات

الاقتصادية والأمنية. كما يساعد هذا التحليل على فهم حدود تأثير هذه السياسة داخل السياق الجزائري، ومدى استجابتها لأولويات الدولة التنموية والسيادية.

ومن هذا المنطلق، فإن فهم واقع سياسة الجوار في الجزائر يمر عبر تحليل أبعادها المختلفة، ثم دراسة انعكاساتها على المستويين الداخلي والخارجي، إضافة إلى إبراز أهم التحديات التي واجهت تطبيقها. وهو ما سيتم التطرق إليه بشكل تدريجي في مطالب هذا المبحث.

المطلب الأول: أبعاد سياسة الجوار في الجزائر

يُعدّ تحليل أبعاد سياسة الجوار الأوروبية في الحالة الجزائرية مدخلًا أساسياً لفهم طبيعة العلاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، حيث لا يمكن اختزال هذه السياسة في بعد واحد، بل هي مقاربة متعددة الأبعاد تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية. وقد انعكس هذا التعدد في طبيعة التعاون الذي نشأ بين الطرفين ضمن إطار سياسة الجوار، والذي اتسم بالمرونة والتدرج[1] على المستوى السياسي، ساهمت سياسة الجوار في فتح قنوات حوار منتظمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، من خلال آليات التشاور السياسي والاجتماعات الثنائية. غير أن هذا البعد ظل محدوداً نسبياً بسبب تحفظ الجزائر على إدماج الإصلاحات السياسية ضمن شروط خارجية، ما جعل التعاون السياسي يقوم على الحوار أكثر من كونه التزاماً مؤسسياً عميقاً.[2]

[1] بن عبد الله، أحمد، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي: دراسة في التحولات، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 61-65.

[2] لعور، راضية، العلاقات الأورو-جزائرية في إطار سياسة الجوار الأوروبية، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة بسكرة، 2019، ص 107-111.

أما البعد الاقتصادي، فيُعتبر الأكثر حضوراً وتأثيراً، حيث ترتبط الجزائر بعلاقات تجارية قوية مع الاتحاد الأوروبي، خاصة في مجال الطاقة والمحروقات. وقد ساهمت سياسة الجوار في تعزيز التبادل التجاري وتوسيع مجالات الاستثمار، إضافة إلى دعم بعض المشاريع التنموية، ما جعل هذا البعد يشكل العمود الفقري للعلاقة بين الطرفين[1].وفي ما يتعلق بالبعد الأمني، فقد برز بشكل واضح نتيجة التحديات المشتركة مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة. وقد دفع هذا الواقع إلى تعزيز التعاون الأمني بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، خاصة في مجالات تبادل المعلومات والخبرات، دون أن يتحول ذلك إلى اندماج أمني كامل داخل إطار سياسة الجوار.

كما يبرز البعد الطاقوي كأحد أهم الأبعاد الاستراتيجية في هذه العلاقة، حيث تُعد الجزائر مورداً أساسياً للطاقة بالنسبة لأوروبا، مما جعل التعاون في هذا المجال ذا طابع استراتيجي طويل المدى. وقد ساهم هذا العامل في تعزيز مكانة الجزائر كشريك مهم داخل سياسة الجوار، خاصة في ظل حاجة الاتحاد الأوروبي إلى تنويع مصادره الطاقوية[2]

أما البعد الاجتماعي والثقافي، فقد تمثل في برامج التعاون المتعلقة بالتعليم، والتكوين المهني، وتبادل الخبرات، إضافة إلى دعم بعض مشاريع المجتمع المدني. غير أن هذا البعد بقي أقل تأثيراً مقارنة بالأبعاد الاقتصادية والأمنية، بسبب محدودية التفاعل الاجتماعي المباشر بين الطرفين[3]

---

[1] خليف، محمد، سياسة الجوار الأوروبية بين الأهداف الأوروبية وردود الفعل المتوسطية، مجلة الدراسات المتوسطية، جامعة وهران 2، 2020، ص 93-96.

[2] لعور،راضية، العلاقات الأورو-جزائرية في إطار سياسة الجوار الأوروبية، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة بسكرة، 2019، ص 107-111.

[3] خليف، محمد، سياسة الجوار الأوروبية بين الأهداف الأوروبية وردود الفعل المتوسطية، مجلة الدراسات المتوسطية، جامعة وهران 2، 2020، ص 93-96.

وبصفة عامة، يمكن القول إن أبعاد سياسة الجوار في الجزائر تعكس علاقة غير متوازنة نسبياً، يغلب عليها الطابع الاقتصادي والأمني، مقابل حضور محدود للبعد السياسي والاجتماعي، وهو ما يفسر الطبيعة البراغماتية التي تحكم هذه السياسة في السياق الجزائري، ويمهد لفهم انعكاساتها في المطلب اللاحق.

الفرع الأول: البعد السياسي والأمني لسياسة الجوار في الجزائر

يُعتبر البعد السياسي والأمني من أكثر الأبعاد حساسية في علاقة الجزائر بسياسة الجوار الأوروبية، وذلك لأن هذين المجالين يرتبطان مباشرة بمسألة السيادة الوطنية واستقرار الدولة. وقد حاول الاتحاد الأوروبي من خلال سياسة الجوار بناء محيط إقليمي مستقر وآمن حول حدوده الجنوبية، عبر إدماج دول الجوار في مقاربة تقوم على تعزيز الاستقرار السياسي والتعاون الأمني، غير أن هذا الهدف اصطدم بخصوصية الحالة الجزائرية[1]

على المستوى السياسي، قامت سياسة الجوار على فكرة تقريب الأنظمة السياسية في الدول الشريكة من المعايير الأوروبية، خاصة في مجالات الحكم الراشد، سيادة القانون، تعزيز
المؤسسات، واحترام حقوق الإنسان. لكن الجزائر لم تتعامل مع هذه المقاربة باعتبارها مساراً إلزامياً، بل اعتبرتها إطاراً تعاونياً يجب أن يبقى بعيداً عن أي شكل من أشكال الإملاء السياسي.
لذلك ظل البعد السياسي محكوماً بمنطق "الحوار دون التزام"، أي تبادل وجهات النظر دون الدخول في التزامات إصلاحية مفروضة من الخارج[2]

[1] بن عبد الله، أحمد، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي: دراسة في التحولات، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 61-65.

[2] بن عبد الله، أحمد، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي: دراسة في التحولات، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 61-65.

كما أن الجزائر أكدت في ممارستها الدبلوماسية أن الإصلاح السياسي مسألة داخلية مرتبطة بتطور المجتمع والدولة، وليس نتيجة شروط خارجية مرتبطة بالمساعدات أو التعاون الدولي. ولهذا السبب، تعاملت بحذر مع آليات مثل خطط العمل التي تتضمن التزامات سياسية مفصلة، وفضّلت الحفاظ على هامش واسع من الحرية في تحديد أولوياتها الداخلية دون ضغط خارجي مباشر[1]

ومن جهة أخرى، لم يمنع هذا التحفظ من استمرار الحوار السياسي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، حيث تم إنشاء قنوات مؤسساتية منتظمة سمحت بتبادل الرؤى حول القضايا الإقليمية
والدولية، مثل الوضع في الساحل الإفريقي، وأمن البحر الأبيض المتوسط، والهجرة. لكن هذا الحوار ظل في الغالب دبلوماسياً عاماً، يهدف إلى إدارة القضايا المشتركة أكثر من إعادة تشكيل الأنظمة السياسية[2].

أما فيما يخص المشروطية السياسية، فهي تمثل أحد أبرز النقاط الخلافية في هذا البعد، حيث ترتبط سياسة الجوار عادة بربط المساعدات والدعم الأوروبي بمدى التقدم في الإصلاحات السياسية. وقد رأت الجزائر أن هذا المنطق قد يخلّ بمبدأ الشراكة المتوازنة، لأنه يجعل العلاقة غير متكافئة ويضع الطرف الأوروبي في موقع الموجّه، وهو ما يتعارض مع تصورها القائم على الندية واحترام السيادة. وعلى الرغم من هذا التحفظ، فإن البعد السياسي ساهم في إبقاء قنوات التواصل مفتوحة بين الطرفين، مما سمح بوجود نوع من التنسيق السياسي في القضايا ذات الاهتمام المشترك، دون الوصول إلى مستوى الاندماج السياسي أو التوافق

[1] لعور، راضية، العلاقات الأورو-جزائرية في إطار سياسة الجوار الأوروبية، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة بسكرة، 2019، ص 107-111.

[2] خليف، محمد، سياسة الجوار الأوروبية بين الأهداف الأوروبية وردود الفعل المتوسطية، مجلة الدراسات المتوسطية، جامعة وهران 2، 2020، ص 93-96.

الاستراتيجي الكامل. وهذا ما جعل العلاقة السياسية تتسم بالاستمرارية ولكن بعمق محدود نسبياً.

أما على المستوى الأمني، فقد أخذ هذا البعد طابعاً أكثر واقعية وفعالية، مقارنة بالبعد السياسي، نظراً لتقاطع المصالح بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في مواجهة التهديدات المشتركة. فقد ساهمت التحولات الإقليمية، خاصة في منطقة الساحل والصحراء، في تعزيز أهمية التعاون الأمني بين الطرفين[1]. وتبرز أهمية هذا التعاون الأمني في مجالات متعددة، أهمها مكافحة الإرهاب، تبادل المعلومات، مراقبة الحدود، ومحاربة شبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية. وقد استفاد الاتحاد الأوروبي من الخبرة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب، خاصة بعد التجربة الأمنية التي مرت بها الجزائر خلال التسعينيات، مما جعلها فاعلًا أمنياً مهماً في المنطقة.

كما أن التعاون الأمني بين الطرفين اتخذ في كثير من الأحيان طابعاً عملياً مباشراً خارج الأطر المؤسسية الصارمة لسياسة الجوار، حيث فضلت الجزائر التعامل الثنائي في القضايا الأمنية الحساسة، حفاظاً على سرية المعلومات وفعالية التنسيق، وهو ما يعكس طبيعة براغماتية في إدارة هذا الملف[2]

وفي سياق آخر، ساهم تصاعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا في تعزيز التعاون الأمني بين الجانبين، حيث أصبح ملف الهجرة أحد أهم ملفات التنسيق المشترك. غير أن

[1] بن عبد الله، أحمد، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي: دراسة في التحولات، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 61-65.

[2] لعور، راضية، العلاقات الأورو-جزائرية في إطار سياسة الجوار الأوروبية، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة بسكرة، 2019، ص 107-111.

الجزائر ظلت تؤكد على ضرورة معالجة هذه الظاهرة من جذورها التنموية والاقتصادية، وليس فقط من خلال المقاربة الأمنية.

كما أن الجزائر شددت على أن التعاون الأمني يجب أن يقوم على مبدأ تبادل المصالح وليس على منطق التدخل أو فرض السياسات، حيث ترفض أي مقاربة أمنية قد تمس بسيادتها أو تجعلها طرفاً منفذاً لسياسات أمنية أوروبية. وهذا ما جعل التعاون الأمني يتطور بشكل متوازن

لكنه غير مندمج بشكل كامل داخل سياسة الجوار وبشكل عام، يمكن القول إن البعد السياسي

والأمني لسياسة الجوار في الجزائر يعكس حالة من التوازن الحذر بين طرفين يحملان رؤيتين مختلفتين: رؤية أوروبية تسعى إلى التقارب المعياري وتوسيع دائرة التأثير، ورؤية جزائرية تقوم على السيادة والاستقلالية في القرار.

ولذلك بقي البعد السياسي محدوداً، بينما تطور البعد الأمني بشكل أكبر وأكثر فاعلية وفي

الأخير، يمكن اعتبار هذا البعد مفتاحاً أساسياً لفهم طبيعة العلاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، لأنه يكشف عن حدود التعاون الممكنة وحدود الاختلاف في الرؤى، وهو ما يمهد لفهم الأبعاد الأخرى، خاصة الاقتصادية والطاقوية، في سياق سياسة الجوار داخل الجزائر.

جدول1 : مقارنة بين البعد السياسي والأمني لسياسة الجوار الجزائرية الاوروبية

معيار المقارنة	البعد الامني	البعد السياسي
طبيعة البعد	يقوم على التعاون العملي لمواجهة التهديدات الأمنية	يقوم على الحوار السياسي، الإصلاحات، والحكم الراشد
درجة الانخراط الجزائري	أوسع وأكثر فعالية، قائم على تعاون ميداني	محدود وحذر، قائم على التشاور دون التزام
موقف الجزائر	انفتاح براغماتي بسبب التهديدات المشتركة	تحفظ واضح بسبب مسألة السيادة ورفض المشروطية السياسية
موقف الاتحاد الأوروبي	تعزيز التعاون الأمني ومراقبة الحدود	الدفع نحو التقارب السياسي والإصلاحات
طبيعة التعاون	تعاون عملي: تبادل معلومات + تنسيق أمني	حوار دبلوماسي ومؤسساتي عام
مجالات التطبيق	مكافحة الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة	الحكم الراشد، حقوق الإنسان، الإصلاح السياسي
مستوى الفاعلية	متوسط إلى مرتفع	ضعيف إلى متوسط
طبيعة العلاقة	أكثر توازناً وواقعية	غير متكافئة نسبياً من وجهة نظر الجزائر
أهم التحديات	سرية المعلومات + اختلاف الأولويات الأمنية	اختلاف التصورات حول السيادة والإصلاح
النتيجة العامة	تعاون عملي قوي نسبياً	تعاون محدود بعمق سياسي ضعيف

المصدر: من إعداد الطالب

تُظهر هذه المقارنة أن العلاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي داخل إطار سياسة الجوار لا تتسم بالتجانس، بل يغلب عليها الطابع الانتقائي. فالبعد السياسي ظل محدوداً بسبب حساسية مسألة السيادة ورفض المشروطية السياسية، في حين تطور البعد الأمني بشكل أكبر نتيجة تقاطع المصالح، خاصة في مجالات مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية. وبذلك يتضح أن التعاون بين الطرفين يظل عملياً أكثر منه سياسياً، مع خصوصية واضحة في الموقف الجزائري القائم على البراغماتية وحماية القرار الوطني.

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي والمالي لسياسة الجوار في الجزائر

يُعتبر البعد الاقتصادي والمالي من أبرز الأبعاد التي قامت عليها سياسة الجوار الأوروبية في علاقتها مع الجزائر، وذلك لأن الاتحاد الأوروبي ينظر إلى الاستقرار الاقتصادي في دول الجوار باعتباره عاملًا أساسياً لضمان الأمن والاستقرار الإقليمي. وقد شكّل هذا البعد محوراً رئيسياً في التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، خاصة في ظل الترابط الكبير بين الطرفين في مجالات التجارة والطاقة والاستثمار.

وقد سعت سياسة الجوار الأوروبية إلى إدماج الجزائر تدريجياً في الفضاء الاقتصادي الأوروبي من خلال تشجيع تحرير المبادلات التجارية، وتحسين مناخ الاستثمار، ودعم برامج الإصلاح الاقتصادي. وظهر ذلك بشكل واضح من خلال الاتفاقيات الاقتصادية وبرامج التعاون المالي التي رافقت تنفيذ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، حيث تم التركيز على تحديث الاقتصاد الجزائري وتهيئته للاندماج في الاقتصاد العالمي كما يحتل الاتحاد الأوروبي مكانة الشريك التجاري الأول للجزائر، إذ تستحوذ الدول الأوروبية على جزء كبير من المبادلات التجارية الجزائرية، خاصة في قطاع المحروقات. وتُعد الجزائر من أهم موردي الغاز الطبيعي نحو أوروبا، وهو ما جعل العلاقة الاقتصادية بين الطرفين ذات طابع استراتيجي يتجاوز مجرد التبادل التجاري التقليدي.

ومن جهة أخرى، ساهمت سياسة الجوار في فتح المجال أمام تدفق الاستثمارات الأوروبية نحو الجزائر، خاصة في قطاعات الطاقة، البنوك، النقل، والاتصالات. وقد حاول الاتحاد الأوروبي من خلال هذه السياسة خلق بيئة اقتصادية أكثر انفتاحاً وتشجيع الجزائر على تبني إصلاحات اقتصادية تساهم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتطوير القطاع الخاص.

كما شمل التعاون المالي تقديم مساعدات وبرامج دعم تقني ومالي للجزائر، خاصة عبر الآليات الأوروبية الموجهة لدول الجوار، والتي هدفت إلى دعم مشاريع التنمية، وتحسين التسيير الإداري، وتطوير بعض القطاعات الاقتصادية. وقد استفادت الجزائر من عدد من البرامج المتعلقة بالتكوين، تحديث المؤسسات، ودعم القدرات التقنية والإدارية.

وفي السياق نفسه، ركز الاتحاد الأوروبي على مسألة تنويع الاقتصاد الجزائري وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، باعتبار أن الاقتصاد الجزائري ظل لفترة طويلة مرتبطاً بعائدات النفط والغاز. لذلك شجعت سياسة الجوار على تطوير قطاعات أخرى مثل الصناعة، الفلاحة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف خلق اقتصاد أكثر تنوعاً وقدرة على المنافسة[1].

غير أن هذا البعد الاقتصادي لم يخلُ من التحديات والصعوبات، حيث ظهرت عدة انتقادات داخل الجزائر تعتبر أن اتفاقيات التعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي لم تحقق التوازن المطلوب، خاصة في ظل اتساع حجم الواردات الأوروبية مقارنة بالصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات. كما اعتبر بعض الباحثين أن الاقتصاد الجزائري لم يستفد بالشكل الكافي من مزايا الشراكة الاقتصادية بسبب ضعف القدرة الإنتاجية الوطنية.

[1] بن عبد الله، أحمد، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي: دراسة في التحولات، مجلة العلوم السياسية

ومن جهة أخرى، أثارت مسألة تحرير التجارة مخاوف تتعلق بتأثير المنتجات الأوروبية على المؤسسات الوطنية الجزائرية، خاصة في ظل التفاوت الكبير بين الاقتصاد الأوروبي
والاقتصاد الجزائري من حيث الإمكانيات والتنافسية. لذلك طالبت الجزائر في عدة مناسبات
بإعادة النظر في بعض الجوانب الاقتصادية لاتفاق الشراكة بما يضمن حماية المصالح الاقتصادية الوطنية

أما في الجانب المالي، فقد سعت الجزائر إلى الاستفادة من التمويلات الأوروبية دون الدخول في تبعية اقتصادية أو مالية، حيث حرصت على الحفاظ على استقلالية قرارها الاقتصادي. ولذلك بقي التعاون المالي محكوماً بمبدأ الاستفادة المتبادلة أكثر من كونه خضوعاً لتوجيهات اقتصادية خارجية

كما ساهمت التحولات الاقتصادية العالمية، خاصة الأزمات الطاقوية وارتفاع الطلب الأوروبي على الغاز، في تعزيز أهمية الجزائر كشريك اقتصادي وطاقوي بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وقد زاد هذا العامل من أهمية البعد الاقتصادي داخل سياسة الجوار، خاصة في ظل سعي أوروبا إلى تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على بعض الأسواق التقليدية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم تعد تقتصر على المبادلات التجارية فقط، بل أصبحت تشمل مجالات أوسع مثل التكنولوجيا،
الطاقات المتجددة، الرقمنة، وتطوير البنية التحتية. وهو ما يعكس تطوراً تدريجياً في طبيعة
التعاون الاقتصادي بين الطرفين داخل إطار سياسة الجوار وبشكل عام، يمكن القول إن البعد
الاقتصادي والمالي يُمثل الركيزة الأساسية لسياسة الجوار الأوروبية في الجزائر، نظراً للمصالح
المتبادلة الكبيرة بين الطرفين. غير أن هذا البعد ظل محل نقاش مستمر بسبب التفاوت
الاقتصادي بين الجانبين، وتباين الرؤى حول كيفية تحقيق شراكة اقتصادية أكثر توازناً وعدالة.

وفي الأخير، يتضح أن التعاون الاقتصادي والمالي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي داخل إطار سياسة الجوار لم يكن مجرد تعاون تقني أو تجاري، بل حمل أبعاداً استراتيجية مرتبطة بالطاقة والاستقرار والتنمية، وهو ما جعل هذا البعد يحتل مكانة محورية في مجمل العلاقات الجزائرية الأوروبية.

الفرع الثالث: البعد الاجتماعي لسياسة الجوار في الجزائر

لم تقتصر سياسة الجوار الأوروبية على الجوانب السياسية والاقتصادية فقط، بل شملت أيضاً البعد الاجتماعي باعتباره أحد العناصر الأساسية لتحقيق الاستقرار داخل دول الجوار. ومن هذا المنطلق، سعى الاتحاد الأوروبي إلى توسيع مجالات تعاونه مع الجزائر لتشمل قضايا التعليم، والتكوين، والتنمية البشرية، والتبادل الثقافي، انطلاقاً من فكرة أن تحسين الأوضاع الاجتماعية يساهم في تقوية الاستقرار والحد من الأزمات الاجتماعية والهجرة غير الشرعية[1].

وقد ظهر هذا البعد بشكل واضح من خلال برامج التعاون المتعلقة بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، حيث استفادت بعض الجامعات والمؤسسات التعليمية الجزائرية من برامج الشراكة والتبادل الأكاديمي مع الجامعات الأوروبية. كما ساهم هذا التعاون في فتح المجال أمام تبادل الخبرات العلمية والتقنية، إضافة إلى تطوير بعض المناهج التعليمية وبرامج التكوين[2].

[1] بن عبد الله، أحمد، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي: دراسة في التحولات، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 61-65.

[2] لعور، راضية، العلاقات الأورو-جزائرية في إطار سياسة الجوار الأوروبية، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة بسكرة، 2019، ص 107-111.

كما اهتمت سياسة الجوار بقضية التكوين المهني وتشغيل الشباب، خاصة في ظل التحديات الاجتماعية التي تواجهها الجزائر، مثل ارتفاع معدلات البطالة وصعوبة إدماج الشباب في سوق العمل. ولذلك دعمت بعض البرامج الأوروبية مشاريع مرتبطة بالتكوين وتحسين المهارات المهنية، بهدف رفع فرص التشغيل وتشجيع المبادرات الاقتصادية المحلية[1].

ومن جهة أخرى، شكّل التعاون الثقافي أحد مظاهر البعد الاجتماعي في العلاقات الجزائرية الأوروبية، حيث عمل الطرفان على تنظيم أنشطة وبرامج ثقافية تهدف إلى تعزيز الحوار بين ضفتي المتوسط وتقريب الشعوب من بعضها البعض. وقد اعتبر الاتحاد الأوروبي أن التقارب الثقافي يمثل وسيلة لبناء علاقات أكثر استقراراً على المدى الطويل.

كما امتد هذا التعاون ليشمل بعض مجالات التنمية المحلية ودعم المجتمع المدني، من خلال برامج موجهة للجمعيات والهيئات الاجتماعية. غير أن الجزائر تعاملت بحذر مع هذا الجانب، خاصة فيما يتعلق بمسألة التمويل الخارجي للجمعيات، حيث اعتبرت أن هذا المجال يرتبط بالسيادة الوطنية وبخصوصية المجتمع الجزائري.وفي السياق نفسه، برز ملف الهجرة كأحد أهم الملفات الاجتماعية المرتبطة بسياسة الجوار الأوروبية، خاصة مع تزايد موجات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.

وقد سعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز التنسيق مع الجزائر في هذا المجال، سواء من خلال تنظيم حركة التنقل أو عبر التعاون للحد من الهجرة السرية. لكن الجزائر أكدت دائماً أن معالجة هذه الظاهرة لا يمكن أن تتم فقط عبر الحلول الأمنية، بل تحتاج أيضاً إلى معالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع الشباب إلى الهجرة.

[1] خليف، محمد، سياسة الجوار الأوروبية بين الأهداف الأوروبية وردود الفعل المتوسطية، مجلة الدراسات المتوسطية، جامعة وهران 2، 2020، ص 93-96

كما ساهم البعد الاجتماعي في خلق نوع من التواصل الإنساني والأكاديمي بين الجزائر والدول الأوروبية، خاصة من خلال برامج التبادل الطلابي والتعاون الجامعي. ورغم أن هذا التعاون ظل محدوداً مقارنة بالأبعاد الاقتصادية والأمنية، إلا أنه ساعد على فتح مجالات جديدة للتقارب العلمي والثقافي بين الطرفين.

ومن ناحية أخرى، أثارت بعض المبادرات الأوروبية المرتبطة بالمجال الاجتماعي والثقافي نقاشاً داخل الجزائر، حيث ظهرت تخوفات من إمكانية استخدام هذه البرامج للتأثير على الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري. ولهذا السبب، حرصت الجزائر على أن يبقى التعاون الاجتماعي والثقافي في إطار يحترم الهوية الوطنية والثوابت المجتمعية.

ورغم هذه التحفظات، فإن الجزائر لم ترفض التعاون الاجتماعي مع الاتحاد الأوروبي، بل حاولت توجيهه نحو المجالات التي تخدم التنمية الداخلية، مثل التعليم، التكوين، التنمية المحلية، ودعم الشباب. وهذا ما جعل البعد الاجتماعي يأخذ طابعاً تعاونياً تدريجياً يقوم على الاستفادة المتبادلة أكثر من كونه اندماجاً اجتماعياً وثقافياً كاملاً.[3]

كما أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة المتوسطية خلال السنوات الأخيرة، خاصة ما يتعلق بارتفاع نسب البطالة وتزايد الضغوط الاجتماعية، دفعت الاتحاد الأوروبي إلى إعطاء أهمية أكبر للبعد الاجتماعي داخل سياسة الجوار. وقد انعكس ذلك من خلال زيادة الاهتمام ببرامج التنمية البشرية والتشغيل والتعاون العلمي مع دول الجنوب، ومنها الجزائر[1].

وبشكل عام، يمكن القول إن البعد الاجتماعي في سياسة الجوار الأوروبية تجاه الجزائر بقي أقل تأثيراً مقارنة بالأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية، غير أنه ساهم في تعزيز مجالات

[1] بن عبد الله، أحمد، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي: دراسة في التحولات، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 61-65.

التواصل الثقافي والعلمي والإنساني بين الطرفين، وفتح المجال أمام أشكال جديدة من التعاون المرتبطة بالتنمية البشرية والتبادل المعرفي[1].

وفي الأخير، يتضح أن البعد الاجتماعي في العلاقات الجزائرية الأوروبية يعكس محاولة توسيع التعاون ليشمل الجوانب المجتمعية والثقافية، إلا أن هذا التعاون ظل محكوماً بخصوصية المجتمع الجزائري وحرص الدولة على حماية هويتها الوطنية، مما جعل هذا البعد يتطور بشكل تدريجي وحذر داخل إطار سياسة الجوار الأوروبية[2]

جدول2 : يخص انضمام الجزائر سياسة الجوار الاوروبية

التاريخ / الفترة	الحدث والمحطة الرئيسية في العلاقة الجزائرية-الأوروبية	تفاصيل وأبعاد الشراكة
أفريل 2002	توقيع اتفاقية الشراكة الرسمية	تأسيس إطار شامل للتعاون السياسي، الاقتصادي، التجاري، المالي، والإنساني.
01سبتمبر 2005	دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ	بدء التطبيق الرسمي لبرامج التعاون.
2004 – 2011	التريث الجزائري تجاه سياسة الجوار	فضّلت الجزائر التركيز أولًا على اتفاقية الشراكة الثنائية قبل الانخراط في "سياسة الجوار الأوروبية."
2012	التحول نحو الانخراط في سياسة الجوار	قررت الجزائر الانخراط رسمياً في مراجعة سياسة الجوار الأوروبية للاستفادة بشكل

[1] لعور، راضية، العلاقات الأورو-جزائرية في إطار سياسة الجوار الأوروبية، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة بسكرة، 2019، ص 107-111.

[2] خليف، محمد، سياسة الجوار الأوروبية بين الأهداف الأوروبية وردود الفعل المتوسطية، مجلة الدراسات المتوسطية، جامعة وهران 2، 2020، ص 93-96

		أكبر من برامج التعاون الإقليمي ومكافحة التهديدات الأمنية
2013 – 2017	اعتماد "إطار الدعم الواحد(SSF) "	التوجه نحو خطط عمل تدعم الإصلاحات السياسية، الاقتصادية، التجارية، والأمنية.

المصدر: من إعداد الطالب

يستعرض الجدول المراحل التاريخية والمحطات الرئيسية لتطور العلاقات الثنائية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار، ويمكن تلخيص مسار هذه العلاقة في النقاط التالية:

التأسيس القانوني والرسمي (2002 - 2005): بدأت العلاقة بشكل رسمي بتوقيع اتفاقية الشراكة في أبريل 2002 لإرساء إطار تعاون شامل (سياسي، اقتصادي، مالي، وإنساني)، ودخلت حيز التنفيذ الفعلي في سبتمبر 2005.

مرحلة التريث والتحفظ (2004 - 2011): تميزت هذه الفترة بنوع من الدبلوماسية الحذرة من جانب الجزائر، حيث فضّلت التركيز على بنود اتفاقية الشراكة الثنائية أولًا قبل الانخراط الكامل في المنظومة الأعم لـ "سياسة الجوار الأوروبية."

التحول والانخراط الإيجابي (2012 - 2017): شهدت هذه المرحلة تحولًا استراتيجياً بقرار الجزائر الانخراط رسمياً في مراجعة سياسة الجوار (عام 2012)، وتوج ذلك باعتماد "إطار الدعم الواحد "(SSF) بين 2013 و2017 لدعم الإصلاحات الشاملة، مع التركيز على تعظيم الاستفادة من برامج التعاون الإقليمي ومكافحة التهديدات الأمنية.

المطلب الثاني :انعكاسات و تحديات سياسة الجوار على العلاقات الج ازئرية الاوروبية

لم تكن سياسة الجوار الأوروبية مجرد إطار تقني للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، بل مثلت مرحلة جديدة في طبيعة العلاقات بين الطرفين، حيث أدت إلى توسيع

مجالات التعاون لتشمل قضايا سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية متعددة. وقد سعى الاتحاد الأوروبي من خلال هذه السياسة إلى تعزيز حضوره في منطقة جنوب المتوسط، عبر بناء علاقات أكثر تنظيماً مع الدول المجاورة وربطها بآليات تعاون طويلة المدى.

وفي المقابل، تعاملت الجزائر مع سياسة الجوار وفق مقاربة تقوم على حماية السيادة الوطنية والحفاظ على استقلالية القرار السياسي والاقتصادي، وهو ما جعل علاقتها بهذه
السياسة تتسم بالحذر والانتقائية. فرغم استفادة الجزائر من بعض برامج التعاون والشراكة، إلا
أنها بقيت متحفظة تجاه بعض الآليات الأوروبية، خاصة تلك المرتبطة بالمشروطية السياسية أو بالتدخل غير المباشر في الشؤون الداخلية.

كما ساهمت سياسة الجوار الأوروبية في إعادة تشكيل طبيعة العلاقات الجزائرية الأوروبية، حيث برزت مجالات جديدة للتنسيق والتعاون، خاصة في ملفات الأمن والطاقة
والهجرة والتبادل التجاري. غير أن هذه العلاقة لم تخلُ من التحديات، نتيجة اختلاف الرؤى
بين الطرفين حول طبيعة الشراكة وحدودها، إضافة إلى التفاوت الاقتصادي والسياسي بين الجانبين.

الفرع الأول: انعكاسات سياسة الجوار الأوروبية على العلاقات الجزائرية الأوروبية

أحدثت سياسة الجوار الأوروبية مجموعة من التحولات المهمة في طبيعة العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، حيث انتقلت هذه العلاقات من التعاون التقليدي المحدود إلى شراكة
أكثر اتساعاً شملت أبعاداً سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية متعددة. وقد سعى الاتحاد
الأوروبي من خلال هذه السياسة إلى تعزيز حضوره في منطقة جنوب المتوسط عبر خلق فضاء إقليمي أكثر استقراراً وتعاوناً مع الدول المجاورة[1].

[1] بن عبد الله، أحمد، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي: دراسة في التحولات، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 61-65.

ومن أبرز الانعكاسات التي خلفتها سياسة الجوار الأوروبية على العلاقات الجزائرية الأوروبية تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الطرفين، حيث شهدت المبادلات التجارية

تطوراً ملحوظاً، خاصة في مجال المحروقات. فقد أصبحت الجزائر أحد أهم مزودي أوروبا بالغاز الطبيعي، الأمر الذي عزز مكانتها كشريك استراتيجي في أمن الطاقة الأوروبي، خصوصاً في ظل الأزمات الطاقوية الدولية المتكررة[1].

كما ساهمت هذه السياسة في توسيع حجم الاستثمارات الأوروبية داخل الجزائر، خاصة في قطاعات الطاقة، النقل، الاتصالات والخدمات. وقد رافق ذلك برامج دعم مالي وتقني هدفت إلى تحديث بعض القطاعات الاقتصادية والإدارية، إضافة إلى تشجيع الإصلاحات الاقتصادية

والانفتاح على السوق الأوروبية[2].وعلى المستوى السياسي، ساهمت سياسة الجوار في تعزيز الحوار السياسي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من خلال الاجتماعات الثنائية واللجان المشتركة وآليات التشاور الدبلوماسي. وقد سمح هذا الإطار بتبادل وجهات النظر حول القضايا الإقليمية والدولية، خاصة الملفات المرتبطة بأمن البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الساحل الإفريقي.

أما في المجال الأمني، فقد انعكست سياسة الجوار الأوروبية في شكل تعاون متزايد في مواجهة التهديدات المشتركة، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية. وقد استفاد الاتحاد الأوروبي من الخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، خاصة بعد التجربة الأمنية

[1] لعور، راضية، العلاقات الأورو-جزائرية في إطار سياسة الجوار الأوروبية، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة بسكرة، 2019، ص 107-111.

[2] بوزيدي، سمير، اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية بين التعاون الاقتصادي والتحفظ السياسي، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة أدرار، 2017، ص 122-126.

التي عاشتها الجزائر خلال التسعينيات، وهو ما عزز من أهمية الجزائر كشريك أمني في المنطقة[1].

كما ساهمت سياسة الجوار في تعزيز أهمية الجزائر داخل الاستراتيجية الأوروبية الخاصة بأمن المتوسط، خاصة مع تصاعد التهديدات الأمنية في منطقة الساحل والصحراء. وقد أدى ذلك إلى زيادة التنسيق الأمني وتبادل المعلومات بين الطرفين، رغم استمرار الجزائر

في التأكيد على ضرورة احترام سيادتها الوطنية في هذا المجال ومن جهة أخرى، انعكست سياسة الجوار الأوروبية على الجانب الاجتماعي والثقافي للعلاقات الجزائرية الأوروبية، حيث تطور التعاون في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي والتبادل الثقافي.

وقد استفادت بعض الجامعات الجزائرية من برامج التعاون الأكاديمي الأوروبية التي ساهمت في تطوير التكوين العلمي وتبادل الخبرات.

كما ساهمت هذه السياسة في فتح مجالات جديدة للتعاون في قضايا التنمية البشرية

والتكوين المهني ودعم الشباب، خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة والهجرة. وقد حاول الاتحاد الأوروبي من خلال هذه البرامج دعم الاستقرار الاجتماعي في دول الجنوب، ومنها الجزائر، باعتباره عاملًا أساسياً لتحقيق الأمن الإقليمي.[3]

غير أن انعكاسات سياسة الجوار لم تكن كلها إيجابية، إذ برزت عدة انتقادات داخل

الجزائر تتعلق بعدم التوازن في العلاقات الاقتصادية بين الطرفين. فقد أدى الانفتاح التجاري

إلى ارتفاع حجم الواردات الأوروبية مقابل ضعف الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، وهو ما أثار مخاوف بشأن قدرة الاقتصاد الوطني على المنافسة.[4]

[1] خليف، محمد، سياسة الجوار الأوروبية بين الأهداف الأوروبية وردود الفعل المتوسطية، مجلة الدراسات المتوسطية، جامعة وهران 2، 2020، ص 93-96.

كما ظهرت انعكاسات سياسية مرتبطة بمحاولة الاتحاد الأوروبي توسيع دائرة تأثيره السياسي داخل دول الجوار من خلال ربط التعاون بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، وهو ما تعاملت معه الجزائر بتحفظ واضح، انطلاقاً من تمسكها بمبدأ السيادة الوطنية ورفضها لأي
تدخل خارجي في شؤونها الداخلية.[5]

إضافة إلى ذلك، ساهمت سياسة الجوار في جعل ملف الهجرة أحد أهم القضايا المطروحة في العلاقات الجزائرية الأوروبية، حيث ركز الاتحاد الأوروبي على تشديد الرقابة الأمنية والحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية، بينما أكدت الجزائر أن معالجة هذه الظاهرة
يجب أن تتم من خلال التنمية الاقتصادية وتحسين الظروف الاجتماعية للشباب[1].

كما أدت هذه السياسة إلى تعزيز الطابع البراغماتي للعلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، حيث أصبحت المصالح المشتركة، خاصة في مجالات الطاقة والأمن، هي المحرك الأساسي للتعاون بين الطرفين، رغم استمرار بعض الخلافات السياسية والاقتصادية[2].

وبصفة عامة، يمكن القول إن سياسة الجوار الأوروبية ساهمت في تطوير العلاقات الجزائرية الأوروبية وتوسيع مجالات التعاون بينهما، لكنها في الوقت نفسه كشفت عن حدود

[1] بن عبد الله، أحمد، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي: دراسة في التحولات، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 61-65.

[2] لعور، راضية، العلاقات الأورو-جزائرية في إطار سياسة الجوار الأوروبية، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة بسكرة، 2019، ص 107-111.

هذا التعاون بسبب التفاوت في الإمكانيات واختلاف التصورات حول طبيعة الشراكة. ولذلك بقيت العلاقات بين الطرفين قائمة على مزيج من التقارب العملي والتحفظ السياسي[1].

وفي الأخير، يتضح أن انعكاسات سياسة الجوار الأوروبية على العلاقات الجزائرية الأوروبية كانت متعددة ومتداخلة، حيث حملت جوانب إيجابية تمثلت في توسيع التعاون والشراكة، وجوانب أخرى أفرزت تحديات مرتبطة بالسيادة والتوازن الاقتصادي واختلاف الرؤى الاستراتيجية، وهو ما جعل هذه العلاقة تتطور في إطار معقد يجمع بين التعاون والحذر في آن واحد[2].

الفرع الثاني: التحديات التي واجهت سياسة الجوار الأوروبية في العلاقات الجزائرية الأوروبية

رغم التطور الذي عرفته العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبية، إلا أن هذه العلاقة لم تكن خالية من الصعوبات والتحديات. فقد اصطدمت هذه السياسة بعدة عراقيل مرتبطة بطبيعة النظام الدولي، واختلاف المصالح، وتباين الرؤى السياسية والاقتصادية بين الطرفين، الأمر الذي جعل التعاون يسير أحياناً بوتيرة بطيئة وحذرة.

ويُعتبر موضوع السيادة الوطنية من أبرز التحديات التي أثرت على علاقة الجزائر بسياسة الجوار الأوروبية، حيث ظلت الجزائر حريصة على حماية استقلالية قرارها السياسي ورفض أي محاولة للتدخل في شؤونها الداخلية. ولهذا السبب تعاملت بحذر مع بعض الآليات

[1] بوزيدي، سمير، اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية بين التعاون الاقتصادي والتحفظ السياسي، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة أدرار، 2017، ص 122-126.

[2] بن عبد الله، أحمد، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي: دراسة في التحولات، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 61-65.

الأوروبية التي ترتبط بالإصلاحات السياسية أو بما يُعرف بالمشروطية، معتبرة أن الإصلاح السياسي يجب أن يكون نابعاً من الداخل وليس نتيجة ضغوط خارجية[1].

كما أن الاختلاف في التصورات السياسية بين الطرفين شكل تحدياً مهماً، فالاتحاد الأوروبي ينظر إلى سياسة الجوار باعتبارها وسيلة لتقريب دول الجنوب من النموذج الأوروبي في مجالات الديمقراطية والحكم الراشد وحقوق الإنسان، بينما ترى الجزائر أن العلاقة يجب أن تبقى قائمة على التعاون المتوازن واحترام الخصوصيات الوطنية لكل دولة[2]

ومن جهة أخرى، برزت تحديات اقتصادية واضحة في العلاقات الجزائرية الأوروبية، خاصة فيما يتعلق بعدم التوازن التجاري بين الجانبين. فبينما تعتمد الجزائر بشكل كبير على تصدير المحروقات نحو أوروبا، تستورد كميات كبيرة من المنتجات الأوروبية المصنعة، وهو ما أدى إلى اتساع الفجوة التجارية وإضعاف قدرة بعض المؤسسات الوطنية على المنافسة داخل السوق المحلية.[3]

كما أن تحرير المبادلات التجارية أثار مخاوف داخل الجزائر بشأن مستقبل الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل محدودية الإنتاج الصناعي المحلي مقارنة بالقوة الاقتصادية الأوروبية. وقد دفع ذلك الجزائر إلى المطالبة بمراجعة بعض بنود اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بهدف حماية الاقتصاد الوطني وتحقيق توازن أكبر في العلاقات التجارية.[1]

[1] لعور، راضية، العلاقات الأورو-جزائرية في إطار سياسة الجوار الأوروبية، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة بسكرة، 2019، ص 107-111.

[2] خليف، محمد، سياسة الجوار الأوروبية بين الأهداف الأوروبية وردود الفعل المتوسطية، مجلة الدراسات المتوسطية، جامعة وهران 2، 2020، ص 93-96.

[3] بوزيدي، سمير، اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية بين التعاون الاقتصادي والتحفظ السياسي، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة أدرار، 2017، ص 122-126.

وفي المجال الأمني، ورغم وجود تعاون بين الطرفين في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، إلا أن اختلاف الأولويات الأمنية بقي مطروحاً بقوة. فالطرف الأوروبي يركز بشكل أساسي على حماية حدوده والحد من تدفقات الهجرة، في حين ترى الجزائر أن معالجة هذه القضايا لا يمكن أن تتم فقط عبر الحلول الأمنية، بل تحتاج أيضاً إلى تنمية اقتصادية واستقرار اجتماعي في دول المنطقة.[2]

ومن بين الملفات التي شكلت تحدياً كبيراً أيضاً، ملف الهجرة غير الشرعية، الذي أصبح من أكثر القضايا حساسية في العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. فقد سعى الاتحاد الأوروبي إلى تشديد الرقابة على الحدود وتقليص تدفقات المهاجرين، بينما ركزت الجزائر على ضرورة معالجة الأسباب الحقيقية للهجرة، مثل البطالة والتهميش وضعف التنمية الاقتصادية في بعض الدول الإفريقية.

كما واجهت سياسة الجوار الأوروبية تحدياً مرتبطاً بضعف الثقة المتبادلة بين الطرفين في بعض الملفات، حيث تخشى الجزائر من أن تتحول بعض برامج التعاون إلى وسائل ضغط سياسي أو اقتصادي غير مباشر، في حين يرى الاتحاد الأوروبي أن الجزائر لا تتجاوب
بالشكل الكافي مع بعض الإصلاحات أو المبادرات الإقليمية التي يقترحها[1].

إضافة إلى ذلك، فإن التفاوت الكبير في الإمكانيات الاقتصادية والتكنولوجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي جعل العلاقات الاقتصادية تميل في كثير من الأحيان لصالح الطرف

[1] بن عبد الله، أحمد، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي: دراسة في التحولات، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 61-65.

الأوروبي، وهو ما خلق شعوراً داخل الجزائر بأن الشراكة لا تحقق دائماً مبدأ التكافؤ في المصالح[1].

كما أثرت التحولات الدولية والأزمات العالمية، مثل الأزمات الاقتصادية والطاقة والهجرة، على مسار العلاقات الجزائرية الأوروبية، حيث فرضت هذه التطورات تحديات جديدة تتعلق بكيفية التكيف مع التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية التي تعرفها المنطقة المتوسطية والعالم بشكل عام.[2]

ومن جهة أخرى، ظهرت تحديات مرتبطة بمدى فعالية سياسة الجوار الأوروبية نفسها، حيث يرى العديد من الباحثين أن هذه السياسة لم تحقق جميع الأهداف التي أعلن عنها الاتحاد الأوروبي، خاصة فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار والتنمية المتوازنة في دول الجنوب. ويرجع ذلك إلى استمرار الفوارق الاقتصادية والسياسية بين دول الشمال والجنوب، إضافة إلى تعقيدات الأوضاع الإقليمية[3].

وبشكل عام، يمكن القول إن التحديات التي واجهت سياسة الجوار الأوروبية في العلاقات الجزائرية الأوروبية تعكس طبيعة العلاقة المعقدة بين الطرفين، فهي علاقة تقوم على التعاون والمصالح المشتركة، لكنها في الوقت نفسه تتأثر باختلاف الرؤى السياسية والاقتصادية

والأمنية. ولهذا بقيت العلاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي قائمة على التعاون البراغماتي

والحذر المتبادل.

---

[1] لعور، رضية، العلاقات الأورو-جزائرية في إطار سياسة الجوار الأوروبية، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة بسكرة، 2019، ص 107-111.

[2]- خليف، محمد، سياسة الجوار الأوروبية بين الأهداف الأوروبية وردود الفعل المتوسطية، مجلة الدراسات المتوسطية، جامعة وهران 2، 2020، ص 93-96.

[3] بوزيدي، سمير، اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية بين التعاون الاقتصادي والتحفظ السياسي، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة أدرار، 2017، ص 122-126

وفي الأخير، يتضح أن مستقبل العلاقات الجزائرية الأوروبية سيظل مرتبطاً بقدرة الطرفين على تجاوز هذه التحديات وإيجاد صيغ تعاون أكثر توازناً، تقوم على احترام السيادة الوطنية وتحقيق المصالح المشتركة، خاصة في ظل التغيرات المتسارعة التي تعرفها منطقة البحر الأبيض المتوسط والعال

الفرع الثالث: آفاق العلاقات الجزائرية الأوروبية في ظل سياسة الجوار

تشهد العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تحولات متسارعة فرضتها التغيرات الإقليمية والدولية، وهو ما جعل مستقبل هذه العلاقة مرتبطاً بقدرة الطرفين على إعادة صياغة أسس التعاون بما يتلاءم مع المصالح الجديدة للطرفين. فبعد سنوات من التركيز على الجوانب التجارية التقليدية، أصبحت قضايا الأمن والطاقة والهجرة والاستقرار الإقليمي عناصر أساسية تحدد مسار العلاقات الجزائرية الأوروبية في المرحلة المقبلة[1].

ومن أبرز العوامل التي عززت أهمية الجزائر بالنسبة للاتحاد الأوروبي التحولات التي عرفها سوق الطاقة العالمي، خاصة مع تزايد حاجة أوروبا إلى تنويع مصادر الغاز الطبيعي وتقليل الاعتماد على بعض الموردين التقليديين. وقد ساهم هذا الوضع في تعزيز مكانة الجزائر
كشريك استراتيجي في مجال الطاقة، بحكم موقعها الجغرافي وقدراتها الطاقوية الكبيرة، الأمر الذي منح العلاقات الجزائرية الأوروبية بعداً أكثر أهمية مقارنة بالمراحل السابقة[2].

كما أن التحديات الأمنية التي تعرفها منطقة الساحل والصحراء دفعت الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز التنسيق مع الجزائر باعتبارها فاعلًا إقليمياً مهماً في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب.

---

[1] بن عبد الله، أحمد، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي: دراسة في التحولات، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 61-65.

[2] لعور، راضية، العلاقات الأورو-جزائرية في إطار سياسة الجوار الأوروبية، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة بسكرة، 2019، ص 107-111.

فالجزائر تمتلك خبرة أمنية ودبلوماسية في إدارة الأزمات الإقليمية، وهو ما يجعل التعاون معها ضرورياً بالنسبة لأوروبا في ظل تزايد المخاطر الأمنية في المنطقة[1].

وفي المقابل، تحاول الجزائر الاستفادة من هذه التحولات الدولية لإعادة التفاوض حول بعض جوانب علاقتها مع الاتحاد الأوروبي، خاصة فيما يتعلق باتفاق الشراكة والتبادل التجاري. فالجزائر تسعى إلى بناء علاقة أكثر توازناً تقوم على حماية الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا، بدل الاكتفاء بدور السوق المستهلكة للمنتجات الأوروبية[2].

كما يُتوقع أن تشهد العلاقات الجزائرية الأوروبية مستقبلًا توسعاً في مجالات جديدة للتعاون، مثل الطاقات المتجددة، الرقمنة، التكنولوجيا، والتعليم العالي. فالاتحاد الأوروبي أصبح
يهتم بشكل متزايد بقضايا الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، بينما تسعى الجزائر إلى تنويع
اقتصادها وتقليل الاعتماد على المحروقات، وهو ما يفتح المجال أمام مشاريع تعاون جديدة بين الطرفين[3]

ومن جهة أخرى، يبقى ملف الهجرة من أهم الملفات التي ستؤثر على مستقبل العلاقات الجزائرية
الأوروبية، خاصة مع استمرار الضغوط الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة
المتوسطية والإفريقية. غير أن الجزائر تواصل التأكيد على أن معالجة الهجرة يجب أن تتم من
خلال دعم التنمية والاستقرار داخل دول الجنوب، وليس فقط عبر المقاربة الأمنية التي يعتمدها
الاتحاد الأوروبي في كثير من الأحيان، كما أن مستقبل العلاقات بين الطرفين سيظل مرتبطاً

[1] خليف، محمد، سياسة الجوار الأوروبية بين الأهداف الأوروبية وردود الفعل المتوسطية، مجلة الدراسات المتوسطية، جامعة وهران 2، 2020، ص 93-96.

[2] بوزيدي، سمير، اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية بين التعاون الاقتصادي والتحفظ السياسي، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة أدرار، 2017، ص 122-126.

[3] بن عبد الله، أحمد، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي: دراسة في التحولات، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 61-65.

بمدى قدرة الاتحاد الأوروبي على التعامل مع الجزائر كشريك استراتيجي مستقل، وليس فقط كدولة ضمن سياسة الجوار. فالجزائر ترفض أي علاقة تقوم على التبعية أو التدخل في شؤونها الداخلية، وتتمسك بمبدأ الندية واحترام السيادة الوطنية في مختلف مجالات التعاون[1].

في السياق نفسه، فإن المنافسة الدولية المتزايدة داخل منطقة المتوسط وإفريقيا قد تدفع الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز علاقته بالجزائر بشكل أكبر، خاصة مع تنامي حضور قوى دولية أخرى مثل الصين وروسيا وتركيا داخل المنطقة. وهذا ما قد يمنح الجزائر هامشاً أوسع للمناورة وتنويع شراكاتها الدولية

ورغم هذه الفرص، فإن مستقبل العلاقات الجزائرية الأوروبية سيواجه أيضاً عدة تحديات، من بينها استمرار التفاوت الاقتصادي بين الطرفين، واختلاف الرؤى السياسية حول بعض القضايا
الإقليمية والدولية، إضافة إلى تعقيدات الأوضاع الأمنية في الساحل والبحر الأبيض المتوسط.
وهو ما يعني أن العلاقة ستظل محكومة بمزيج من التعاون والحذر في الوقت نفس وبصفة
عامة، يمكن القول إن آفاق العلاقات الجزائرية الأوروبية تبدو مرتبطة بتحولات النظام الدولي أكثر من أي وقت مضى، حيث أصبحت المصالح الاستراتيجية، خاصة في مجالات الطاقة
والأمن، عاملًا أساسياً في توجيه هذه العلاقة. غير أن نجاح هذه الشراكة مستقبلًا سيبقى
مرهوناً بقدرة الطرفين على بناء تعاون أكثر توازناً واحتراماً لخصوصيات كل طرف.

وفي الأخير، يتضح أن العلاقات الجزائرية الأوروبية مرشحة للاستمرار والتطور خلال السنوات القادمة، لكن وفق صيغة مختلفة عن المراحل السابقة، تقوم على البراغماتية والمصالح المتبادلة أكثر من الاعتماد على التصورات التقليدية لسياسة الجوار الأوروبية[2]

[1] لعور، راضية، العلاقات الأورو-جزائرية في إطار سياسة الجوار الأوروبية، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة بسكرة، 2019، ص 107-111.

2 بوزيدي، سمير، اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية بين التعاون الاقتصادي والتحفظ السياسي، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة أدرار، 2017، ص 122-126.


الخاتمة

من خلال هذه الدراسة التي تناولت موضوع **العلاقات الجزائرية الأوروبية في ظل سياسة الجوار الأوروبية**، تبيّن أن هذه العلاقات شهدت تطوراً ملحوظاً عبر مراحل تاريخية مختلفة، انتقلت خلالها من التعاون الاقتصادي التقليدي إلى شراكة متعددة الأبعاد تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية. وقد ساهمت المكانة الاستراتيجية التي

تتمتع بها الجزائر، سواء من خلال موقعها الجغرافي أو مواردها الطاقوية أو دورها الإقليمي، في جعلها شريكاً أساسياً للاتحاد الأوروبي ضمن مختلف السياسات المتوسطية وسياسة الجوار الأوروبية.

كما أظهرت الدراسة أن سياسة الجوار الأوروبية جاءت في إطار سعي الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز الأمن والاستقرار والتنمية في محيطه الجغرافي، من خلال توسيع مجالات التعاون مع الدول المجاورة، ومن بينها الجزائر. وقد ساهمت هذه السياسة، إلى جانب اتفاقية الشراكة

الموقعة سنة 2002، في تعزيز الحوار السياسي وتوسيع المبادلات التجارية وتطوير التعاون

الأمني بين الطرفين، خاصة في مجالات مكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة.

غير أن نتائج الشراكة لم تكن متوازنة بالشكل الكافي، إذ استفاد الاتحاد الأوروبي اقتصادياً بدرجة أكبر من الجزائر، نتيجة استمرار هيمنة المحروقات على الصادرات الجزائرية وارتفاع حجم الواردات الأوروبية، الأمر الذي حدّ من قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق الاستفادة المرجوة من الانفتاح التجاري. كما أن الاستثمارات الأوروبية وبرامج التعاون الاقتصادي لم تحقق الأهداف المنتظرة في مجال تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية.

وفي المقابل، حرصت الجزائر على التعامل مع سياسة الجوار الأوروبية وفق مقاربة تقوم على حماية السيادة الوطنية والحفاظ على استقلالية القرار السياسي، مع الاستفادة من فرص التعاون التي توفرها الشراكة. وقد مكّنها ذلك من الحفاظ على موقعها كشريك إقليمي

مهم للاتحاد الأوروبي، خاصة في ظل التحديات الأمنية والطاقوية التي تشهدها منطقة البحر الأبيض المتوسط والساحل الإفريقي.

وعليه، يمكن القول إن العلاقات الجزائرية الأوروبية ستظل قائمة على منطق المصالح المتبادلة والتعاون المشترك، غير أن نجاحها مستقبلًا يبقى رهيناً بقدرة الطرفين على بناء شراكة أكثر توازناً وعدالة، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الاقتصاد الجزائري ومتطلبات التنمية الوطنية، بما يضمن تحقيق مصالح مشتركة ومستدامة للطرفين في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة.

أهم النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. تحتل الجزائر مكانة استراتيجية مهمة في سياسة الجوار الأوروبية. 2. يشكل الأمن والطاقة أهم محددات العلاقات الجزائرية الأوروبية. 3. ساهمت سياسة الجوار في توسيع التعاون بين الطرفين.
4. استفاد الاتحاد الأوروبي اقتصادياً بدرجة أكبر من الجزائر. 5. لم تحقق الشراكة النتائج الاقتصادية المرجوة بالنسبة للجزائر.
6. بقيت الجزائر حريصة على حماية سيادتها الوطنية في تعاملها مع سياسة الجوار.
7. ما زالت العلاقات الجزائرية الأوروبية قائمة على المصالح المتبادلة رغم وجود بعض نقاط الاختلاف.

ق.ائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

أولا: الوثائق والاتفاقيات الدولية والنصوص الرسمية

وهي النصوص التشريعية والمعاهدات والوثائق الصادرة عن جهات رسمية أو حكومية، ولها الصدارة في البحث الأكاديمي.

- **معاهدة روما لسنة 1957**، المادة 227.
- وزارة **الشؤون الخارجية والطبقة الوطنية بالخارج**، العلاقات الجزائرية الأوروبية.
- **نص اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي**، وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية.
- European Economic Community, **Treaty Establishing the European Economic Community (Treaty of Rome)**, Rome, 1957.
- European Commission, **European Neighborhood Policy Strategy Paper**, Brussels, 2004, pp. 3-9.

ثانيا: الأطاريح والرسائل الجامعية (مذكرات ماجستير ودكتو اره)

تأتي في المرتبة الثانية كونها دراسات أكاديمية أصيلة غير منشورة في دور نشر تجارية وتخضع للجان تحكيم صارمة.

- **بن عدة، محمد**، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2014، ص. 45، 63.
- **بوعمامة، العربي**، الموقع الجغرافي للجزائر وأثره في السياسة الخارجية، أطروحة دكتو اره، جامعة وهران 2، 2018، ص. 61.

ثالثا: الكتب المطبوعة

تأتي بعد الرسائل الجامعية وتعتبر مراجع عامة ومتخصصة منشورة عبر دور نشر معتمدة.

- **بن حسين، محمد**، العلاقات الجزائرية الأوروبية بين الشراكة والتبعية، دار الخلدونية، الجزائر، 2014، ص. 62، 118، 127، 133، 142، 148.
- **عمورة، عمار**، الشراكة الجزائرية الأوروبية: الواقع والآفاق، دار هومة، الجزائر، 2012، ص. 45، 51، 73.

رابعا: الدوريات والمجلات العلمية المحكمة (باللغة العربية)

تُرتّب أبجدياً حسب اسم المؤلف، وهي المقالات الصادرة في مجلات تابعة للجامعات ومراكز البحوث.

- **أحمد زغدار**، "اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 07، 2010، ص. 103، 107، 110، 114.
- **أحمد يوسف**، "العلاقات الجزائرية الأوروبية بين الشراكة والتحديات الأمنية"، مجلة الدراسات المتوسطية، جامعة الجزائر 3، 2021، العدد 12، ص. 42، 44.
- **بشير، محمد الأمين**، "الجزائر والاتحاد الأوروبي: رهانات الأمن والطاقة"، مجلة العلوم السياسية والقانون، جامعة قسنطينة، العدد 05، 2021، ص. 133.
- **بن ساسي، عبد القادر**، "العلاقات الجزائرية الأوروبية: بين الشراكة والتوازنات الاستراتيجية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد 21، 2019، ص. 88-92.

- **بن عبد الله، أحمد**، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي: دراسة في التحولات"، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018، ص. 55، 60، 65.
- **بوحفص، عبد القادر**، "العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار الشراكة الأورو متوسطية"، مجلة الدراسات المتوسطية، ص. 77.
- **بوقرة، فتيحة**، "السياسة المتوسطية الشاملة للجماعة الأوروبية تجاه دول المغرب العربي"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، ص. 41، 48.
- **بوزيد لزهاري**، "العلاقات الجزائرية الأوروبية بين الشراكة والتبعية"، مجلة الدراسات المتوسطية، جامعة الجزائر، العدد 07، 2019، ص. 45.
- **بوزيدي، سمير**، "اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية بين التعاون الاقتصادي والتحفظ السياسي"، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة أدرار، 2017، ص. 122، 126.
- **حسين، عبد الكريم**، "البعد الاجتماعي للهجرة الجزائرية نحو أوروبا"، مجلة الدراسات الاجتماعية والتنموية، ص. 74.
- **حسين، عبد الكريم**، "البعد الاقتصادي للعلاقات الجزائرية الأوروبية خلال السبعينيات"، مجلة الاقتصاد والتنمية.
- **خليف، محمد**، "سياسة الجوار الأوروبية بين الأهداف الأوروبية وردود الفعل المتوسطية"، مجلة الدراسات المتوسطية، جامعة وهران 2، 2020، ص. 93، 96.
- **زروقي، عبد الحميد**، "السياسة المتوسطية الأوروبية وأثرها على دول المغرب العربي"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ص. 54، 59.

- **سليمة بن حسين**، "مبررات التحول وموقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية"، ص. 192، 207.
- **سمير بوعزيز**، "التعاون الأمني بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة"، مجلة الدراسات الأمنية، جامعة باتنة، العدد 04، 2018، ص. 59، 63.
- **طاهري، نوال**، "السياسة المتوسطية الأوروبية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على دول المغرب العربي"، مجلة الدراسات الاستراتيجية والمتوسطية، ص. 66) .تم دمج المرجعين 16 و 17 لتشابههما التام)
- **عبد القادر بن دعماش**، "الأهمية الجيوسياسية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة، العدد 1، العدد 12، 2020، ص. 58، 60، 63، 66، 67، 70، 74، 75، 79، 88، 90، 94.
- **عبد الكريم بوطالب**، "الأبعاد الاجتماعية والثقافية للشراكة الأورو متوسطية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة وهران، العدد 12، 2015، ص. 76، 82.
- **قادري، سمير**، "تطور العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية."
- **قادري، سمير**، "تطور العلاقات الأورو متوسطية بعد الاستقلال الجزائري"، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص. 63، 88.
- **لعور، راضية** ، "العلاقات الأورو-جزائرية في إطار سياسة الجوار الأوروبية"، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة بسكرة، 2019، ص. 101، 106، 111.

- **محمد الأمين بن يحي**، "العلاقات الجزائرية الأوروبية في ظل سياسة الجوار الأوروبية"، مجلة الدراسات السياسية، جامعة وهران 2، العدد 15، 2022، ص. 76، 77، 79، 82، 85، 89، 92.
- **مساعدية، عبد القادر**، "العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار الشراكة الأورو متوسطية"، مجلة الدراسات المتوسطية، جامعة الجزائر، العدد 05، 2016، ص. 88، 91، 94، 99.
- **نادية زروقي**، "سياسة الجوار الأوروبية: الأهداف والآليات"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة سطيف 2، العدد 08، 2020، ص. 111، 113، 114، 115، 118، 121، 126، 131.

خامسا: الدوريات والمجلات العلمية المحكمة (باللغة الأجنبية)

- **Boukhalfa, A.**, "EU Neighborhood Policy and Algeria's Strategic Position", Mediterranean Policy Review, University of Algiers, 2021, pp. 33-37.
- **Khelladi, N.**, "EU–Algeria Relations within the European Neighborhood Policy Framework", Mediterranean Journal of Social Sciences, 2021, pp. 45-50.

الفهرس

مقدمة 1
الفصل الأول: العلاقات الجزائرية الأوروبية من التعاون إلى الشراكة 8
. الفصل الأول : العلاقات الجزائرية الأوروبية من التعاون إلى الشراكة 9
. المبحث الأول: أهمية الجزائر في المتوسط 9
المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للجزائر.....9
الفرع الأول: الموقع الجغرافي والمساحة.....9
الفرع الثاني: الأهمية الاستراتيجية للجزائر 10
الفرع الثالث: البعد السياسي والتاريخي..... 11
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للجزائر 13
الفرع الأول: الموارد الاقتصادية الجزائرية 13
الفرع الثاني: الموارد الطاقوية الجزائرية 16
الفرع الثالث: البعد التجاري 17
المبحث الثاني :العلاقات الجزائرية في مرحلة التعاون 20
المطلب الأول:العلاقات الجزائرية الأوروبية قبل الشراكة..... 20
الفرع الأول:العلاقات الجزائرية الأوروبية من (1972/1962) 20
الفرع الثاني: السياسة المتوسطية الشاملة وانعكاسها على العلاقات الجزائرية الأوروبية(1972) 22
المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار اتفاقية التعاون لسنة 1976 ... 24
الفرع الأول: البعد الاقتصادي والمالي لاتفاق التعاون الجزائري الأوروبي لسنة 1976. 25
الفرع الثاني: البعد الاجتماعي ل اتفاق التعاون الجزائري الأوروبي لسنة 1976..... 28
الفرع الثالث: نتائج اتفاقية التعاون لسنة 1976 على العلاقات الجزائرية الأوروبية 30
المطلب الثالث:العلاقات الجزائرية الأوروبية في اطار الشراكة 32

الفرع الاول:الاطار القانوني 32
الفرع الثاني: مضمون اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية وأبعادها 35
الفرع الثالث: انعكاسات الشراكة الجزائرية الأوروبية 37
الفصل الثاني: مكانة الجزائر في سياسة الجوار..... 41
الفصل الثاني: مكانة الجزائر من سياسة الجوار 42
المبحث الاول: ماهية سياسة الجوار 42
المطلب الأول: تعريف ونشأة سياسة الجوار الأوروبية 43
الفرع الأول: تعريف سياسة الجوار الأوروبية..... 43
الفرع الثاني: نشأة سياسة الجوار الأوروبية..... 46
الفرع الثالث: الأهداف والمبادئ 48
المطلب الثاني: موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية 50
الفرع الأول: الجزائر ترفض سياسة الجوار..... 50
الفرع الثاني: الجزائر تنضم إلى سياسة الجوار الأوروبية 53
الفرع الثالث: محددات انخراط الجزائر في سياسة الجوار الأوروبية 55
المبحث الثاني: واقع سياسة الجوار في الجزائر 57
المطلب الأول: أبعاد سياسة الجوار في الجزائر..... 57
الفرع الأول: البعد السياسي والأمني لسياسة الجوار في الجزائر..... 59
الفرع الثاني: البعد الاقتصادي والمالي لسياسة الجوار في الجزائر 63
الفرع الثالث: البعد الاجتماعي لسياسة الجوار في الجزائر 65
المطلب الثاني :انعكاسات و تحديات سياسة الجووار على العلاقات الجزائرية الاوروبية69
الفرع الأول: انعكاسات سياسة الجوار الأوروبية على العلاقات الجزائرية الأوروبية 70

الفرع الثاني: التحديات التي واجهت سياسة الجوار الأوروبية في العلاقات الجزائرية الأوروبية 72
الفرع الثالث: آفاق العلاقات الجزائرية الأوروبية في ظل سياسة الجوار 75
الخاتمة..... 79
قائمة المصادر و المراجع:..... 81

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة تطور العلاقات الجزائرية الأوروبية منذ الاستقلال عام 1962، مروراً باتفاقية التعاون لعام 1976، واتفاقية الشراكة لعام 2002، وصولاً إلى سياسة الجوار الأوروبية لعام 2004 .وتبرز الدراسة الأهمية الاستراتيجية والجغرافية والاقتصادية والأمنية للجزائر كشريك محوري للاتحاد الأوروبي في مجالات الطاقة ومكافحة الإرهاب .كما تبحث الإشكالية في مدى مساهمة سياسة الجوار في تطوير هذه العلاقات وتحقيق التوازن والمصالح المشتركة، مع تقييم الانعكاسات المختلفة وموقف الجزائر المتحفظ والبراغماتي تجاه مبدأ المشروطية حمايةً لسيادتها الوطنية .

الكلمات المفتاحية :
العلاقات الجزائرية الأوروبية_ سياسة الجوار الأوروبية_ اتفاقية الشراكة_الطاقة_ التعاون الأمني_المبادلات التجارية_ السيادة الوطنية_البحر الأبيض المتوسط .

Abstract:

This study examines the evolution of Algerian-European relations since independence in 1962, passing through the 1976 Cooperation Agreement and the 2002 Partnership Agreement, up to the 2004 European Neighbourhood Policy (ENP). The study highlights the strategic, geographic, economic, and security importance of Algeria as a pivotal partner for the European Union, particularly in the fields of energy and counter-terrorism. Furthermore, it investigates the extent to which the European Neighbourhood Policy has contributed to developing these relations and achieving balance and mutual benefits. It also evaluates the various implications of this policy and analyzes Algeria's cautious yet pragmatic stance towards the principle of conditionality to safeguard its national sovereignty.

Keywords:
Algerian-European Relations_ European Neighbourhood Policy (ENP)_ Partnership Agreement_ Energy_ Security Cooperation_ Trade Exchanges_ National Sovereignty_ Mediterranean Sea.